جزء حديث يَظْهَرُ فِي أُمَّتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ

جمع ودراسة

الدكتور

أحمد بن جابر بن رافع الشمراني

استاذ المساعد بقسم الدراسات الاسلامية

كلية التربية والدراسات الاسلامية بجامعة تبوك

من ٦٠٥ إلى ٦٧٨

ـجزء حديث يَظْهَرُ فِي أُمَّتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ
جمع ودراسة

أحمد بن جابر بن رافع الشمراني
قسم الدراسات الاسلامية ، كلية التربية والدراسات الاسلامية بجامعة تبوك، السعودية.
البريد الإلكتروني:A-alshamrani@ut.edu.sa

ملخص البحث

تعرض هذا البحث لصحة الحكم الذي يأخذ من منطوق حديث علي بن أبي طالب ﷺ على فرقة الرافضة، استنادا على حكم حديثه من حيث القبول والرد، فقد قال علي بن أبي طالب ﷺ قال رسول الله ﷺ : "يَظْهَرُ فِي أُمَّتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، يَرْفُضُونَ الْإِسْلَامَ"، فقد جمعت طرق الحديث المتصلة في المبحث الأول، والمرسلة، والمعلقة، والموقوفة في المبحث الثاني، وشواهد الحديث في المبحث الثالث، وقمت بدراستها، مع الحكم على كل طريق أذكرها، فكان عدد الطرق المتصلة ستة طرق، وطريق معلقة، وطريق مرسلة، وروي الحديث من طريقين موقوفين، ثم بينت إن للحديث ستة شواهد، من حديث: الحسن بن علي، وعبدالله بن عباس، وفاطمة الزهراء، وأم سلمة، وعبد الله بن عمر، ومعاذ بن جبل، ﷺ، وقد بينت الألفاظ المختلفة التي ورد بها كل طريق، ثم بينت في نهاية البحث الحكم العام على الحديث من جميع تلك الطرق والشواهد السالفة، وخلصت إلى أن الحديث لا يصح من تلك الطرق والشواهد كلها، وأنها لا تخلوا من علل بينتها في موضعها.

الكلمات المفتاحية: الرافضة، الفرق، علي بن أبي طالب، نبز.

Modern Part That Appears In My Country In The Last Time. A man Who's Called the Rand. Collection And Study

Ahmed bin Jaber bin Rafi al-Shamrani
Department of Islamic Studies, Faculty of Education and Islamic Studies at Tabuk University, Saudi Arabia.
Email:A-alshamrani@ut.edu.sa

Search Summary

This research was exposed to the validity of the ruling that takes from the hadith of Ali ibn Abi Talib on the band of the rejectionists, based on the ruling of his hadith in terms of acceptance and reply, said Ali bin Abi Talib said the Messenger of God: "He shows up in my mother in another The time is called the "the lord," they want todeliver. In the first, sent, suspended, suspended, suspended in the second thesis, and the evidence of hadith in the third thesis, and I studied it, with the judgment on each way I mention, the number of roads connected was six roads, a road suspended, a road sent, and the modern roy From two suspended roads, then i showed that the hadith has six witnesses, from hadith: Hassan bin Ali, Abdullah bin Abbas, Fatima al-Zahra, Um Salma, Abdullah bin Omar and Moaz bin Jabal, and i have indicated the different words that each road is said, and then it is shown at the endThe general judgment on hadith from all these methods and previous evidence sought to conclude that the hadith is not true of all those methods and evidence, and that they do not give up the ills they have shown in their place.

Keywords: Rejectionist, Difference, Ali Bin Abi Talib, Nabz.

مقدمة

إن الحمد لله نستعينه ونستغفره ونعوذ به من شرور أنفسنا، من يهد الله فلا مضل له، ومن يضلل فلا هادي له، وأشهد أن لا إله إلا الله، وأشهد أن محمدا عبده ورسوله، ﴿يَا أَيُّهَا النَّاسُ اتَّقُوا رَبَّكُمُ الَّذِي خَلَقَكُمْ مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ وَخَلَقَ مِنْهَا زَوْجَهَا وَبَثَّ مِنْهُمَا رِجَالًا كَثِيرًا وَنِسَاءً ۚ وَاتَّقُوا اللَّهَ الَّذِي تَسَاءَلُونَ بِهِ وَالْأَرْحَامَ ۚ إِنَّ اللَّهَ كَانَ عَلَيْكُمْ رَقِيبًا ﴿١﴾﴾[1] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ حَقَّ تُقَاتِهِ وَلَا تَمُوتُنَّ إِلَّا وَأَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٠٢﴾﴾[2] ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا اتَّقُوا اللَّهَ وَقُولُوا قَوْلًا سَدِيدًا ﴿٧٠﴾ يُصْلِحْ لَكُمْ أَعْمَالَكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ذُنُوبَكُمْ ۗ وَمَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ فَقَدْ فَازَ فَوْزًا عَظِيمًا ﴿٧١﴾﴾[3].

أما بعد،

تبنى العقائد والأحكام على نصوص الكتاب والسنة، فنصوص الكتاب قطعية الدلالة؛ لصحة ورودها، وأما نصوص السنة فنحتاج أن نستوثق من ثبوتها؛ حتى نبني عليها العقائد، والأحكام، وقد وقفت على حديث في شأن طائفة الرافضة، يبين موقف المسلم منهم، ومدى انتسابهم للإسلام، فعزمت على الوقوف على حال الحديث من حيث القبول والرد في هذا الجزء المختصر.

أهمية الموضوع:

موضوع الرافضة قديم متجدد، وشرهم ظاهر على المسلمين، فينبغي أن توجد دراسات عديدة، تهتم بإظهار حقيقة الرافضة من جوانب عدة، وهذا البحث جزء في حديث علي بن أبي طالب ﷺ الذي ذكر الرافضة بهذا المسمى، وذكر الحكم الشرعي في انتسابهم للإسلام.

---

(١) النساء: آية (١).

(٢) آل عمران: آية (١٠٢).

(٣) الأحزاب: آية (٧١).

سبب اختيار الموضوع:

نجد بعض نصوص الأحاديث تتحدث في شأن بعض الفرق، فهي تؤسس لقاعدة هامة جدا، ويبنى عليها التعامل مع تلك الفرقة، فمن المهم التأكد من صحة النصوص قبل العمل بها؛ حتى لا نقع في الخطأ بقصد سلوك طريق الخير، والله عز وجل قد أمرنا بالعدل فقال تعالى: ﴿وَإِذَا قُلْتُمْ فَاعْدِلُوا وَلَوْ كَانَ ذَا قُرْبَىٰ﴾(١)، وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا كُونُوا قَوَّامِينَ لِلَّهِ شُهَدَاءَ بِالْقِسْطِ ۖ وَلَا يَجْرِمَنَّكُمْ شَنَآنُ قَوْمٍ عَلَىٰ أَلَّا تَعْدِلُوا ۚ اعْدِلُوا هُوَ أَقْرَبُ لِلتَّقْوَىٰ ۖ وَاتَّقُوا اللَّهَ ۚ إِنَّ اللَّهَ خَبِيرٌ بِمَا تَعْمَلُونَ ﴿٨﴾﴾(٢).

وقد وقفت على حديث من هذه الأحاديث، وهو حديث يروى عن علي بن أبي طالب ﷺ، قال: قال رسول الله ﷺ: "يَظْهَرُ فِي أُمَّتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، يَرْفُضُونَ الْإِسْلَامَ"، فعزمت على الوقوف على طرق الحديث بألفاظه المختلفة، ثم متابعاته، ثم شواهده، ثم الخروج بحكم نهائي على الحديث من حيث القبول والرد.

خطة البحث:

جعلت البحث في مقدمة، وتمهيد، وثلاثة مباحث، وخاتمة، ثم فهارس، كما يلي:

المقدمة وفيها: أهمية الموضوع، وسبب اختياره، وخطة البحث، ومنهجه، ثم الدراسات السابقة.

التمهيد وفيه: تعريف الرافضة، وفرقة الرافضة.

المبحث الأول: الطرق المتصلة لحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه

---

(١) سورة الأنعام: آية (١٥٢).

(٢) سورة المائدة: آية (٨).

الطريق الأول: طريق أبي عقيل: يحيى بن المتوكل.

الحكم على الطريق.

الطريق الثانية: طريق ابراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

الحكم على الطريق.

الطريق الثالثة: طريق إبراهيم بن الحسن بن الحسن، عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

الحكم على الطريق.

الطريق الرابعة: طريق أبي جناب الكلبي، عن أبي سليمان الهمداني، وتتفرع عنها أربع طرق:

الأولى: طريق أبي جناب، عن أبي سليمان، عن علي، رضي الله عنه، مباشرة.

الثانية: طريق أبي جناب، عن أبي سليمان، عن أبيه، عن علي، رضي الله عنه

الثالثة: طريق أبي جناب، عن أبي سليمان، عن عمه، عن علي، رضي الله عنه.

الرابعة: طريق أبي جناب، عن أبي سليمان، عن رجل من قومه، عن علي، رضي الله عنه

الحكم على الطريق.

الطريق الخامسة: طريق أبي عبد الرحمن السلمي عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

الحكم على الطريق.

الطريق السادسة: طريق عامر الشعبي، عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

الحكم على الطريق.

المبحث الثاني:

الطرق المرسلة، والمعلقة، والموقوفة، عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

القسم الأول: الطريق المرسلة، عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

الحكم على الطريق.

القسم الثاني: الطريق المعلقة، عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

الحكم على الطريق.

القسم الثالث: الطرق الموقوفة، عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

الطريق الأولى.

الطريق الثانية.

الحكم على الطريقين.

المبحث الثالث:

شواهد حديث علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

الشاهد الأول: حديث الحسن بن علي، رضي الله عنهما، مرفوعا.

الحكم على الحديث.

الشاهد الثاني: حديث عبد الله بن عباس ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعا.

الحكم على الحديث.

الشاهد الثالث: حديث فاطمة بنت محمدﷺ، رضي الله عنها، مرفوعا، وله طرق:

طريق زينب بنت علي، عن فاطمة بنت محمد ﷺ ـ رضي الله عنها ـ مرفوعا.

الحكم على الطريق.

طريق أم سلمة، عن فاطمة بنت محمد ﷺ ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعا.

الحكم على الطريق.

طريق فاطمة الصغرى، عن فاطمة بنت محمد ﷺ ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعا.

الحكم على الطريق.

طريق فاطمة بنت الحسين، عن فاطمة بنت محمد ﷺ ـ رضي الله عنهما ـ مرفوعا.

الحكم على الطريق.

الشاهد الرابع: حديث أم سلمة رضي الله عنها، وله عنها طرق:

طريق أسماء بنت عميس، عن أم سلمة، رضي الله عنهما.

الحكم على الطريق.

طريق فاطمة بنت علي، عن أم سلمة، رضي الله عنهما.

الحكم على الطريق.

طريق أبي سعيد الخدري، عن أم سلمة، رضي الله عنهما.

الحكم على الطريق.

الشاهد الخامس: حديث عبد الله بن عمر، رضي الله عنهما.

الحكم على الحديث.

الشاهد السادس: حديث معاذ بن جبل، رضي الله عنه.

الحكم على الحديث.

خلاصة الحكم على الحديث.

ثم الخاتمة: وفيها أهم النتائج، والتوصيات، التي ظهرت لي من خلال البحث.

ثم الفهارس: فهرس الآيات، وفهرس الأحاديث والآثار، وفهرس الأعلام، وثبت المصادر والمراجع، ثم فهرس الموضوعات.

منهج البحث:

١- أعزو الآيات بذكر اسم السورة ورقم الآية.

٢- أخرج الأحاديث من مصادرها، فإذا كان في الصحيحين، أو أحدهما، اكتفيت بعزوه إليهما، أو إلى أحدهما؛ لإثبات الصحة، وإلا خرجته من مصادره حتى أصل إلى إثبات صحته، أو ضعفه بأقوال أهل العلم، أو حسب ما يظهر لي من أصول الصنعة الحديثية.

٣- أخرج الموقوفات، والآثار إن وجدت، مع الحكم عليها.

٤- أحكم على الرجال المذكورين في البحث، وذلك على النحو الآتي:

- إن كان الراوي ثقة، لا خلاف فيه، لا أتكلم عليه.
- إن كان الراوي ممن تُكُلِم في عدالته، أو نَقَص ضبطه، ومن هو دونهم، مثل: الصدوق، ومن هو دونه، وكان عليه مدار الحديث، أو على من هو فوقه، فاحتجت الكلام عليه، أرجع لكتب الرجال، وأدرس حاله، وأنقل من كلام الأئمة ما يترجح عندي في حاله.
- إن كان الراوي من المدلسين، أو المختلطين، أو ممن رمي بالإرسال، ونحوهم، رجعت للكتب المختصة بهذا الشأن، وأثبت منها ما يبين حال الراوي.
- إذا ذكر الراوي وقد سبق الكلام عليه؛ فإن كان قريبا، قلت سلف قريبا، وإلا أحلت على رقم الصفحة.

٥- عند تخريج الحديث لا يخلو الحديث من حالين:

- أن يكون له طرق عديدة فأنظر لمدار الإسناد فما فوقه، _كما هو منهج المحدثين ممن اعتنى بالتخريج _ثم أتكلم على الرجال الذين يدور عليهم الإسناد، مبينا حالهم وحال السند، فإن كان مدار الإسناد فما فوقه معلولا، بينت العلة، ثم بحثت له عن

المتابعات، والشواهد ما استطعت مع نقل ما وقفت عليه من كلام أهل العلم، وإن كان مدار الإسناد ـ فما فوقه ـ سليما ولا علة فيه، نزلت في النظر في الإسناد لمن هو دون مدار الإسناد إلى مخرجه، حتى يثبت قبول الإسناد أو رده.

- أن يكون له طريق واحدة فأنظر في كامل الإسناد مبينا ما فيه، حتى يثبت قبوله أو رده.

٦- أذكر الاختلاف في ألفاظ الروايات عند التخريج، عند ذكر طرق الحديث.

٧- أبين ما يحتاج إلى بيان أثناء البحث؛ إذا اقتضت الحاجة العلمية ذلك.

الدراسات السابقة:

لا أعلم دراسات سابقة مجموعة في كتاب، أو بحث، تتكلم عن هذا الحديث، والذي وقفت عليه كلام لبعض المحققين المخرجين للأحاديث من: العلماء[١]، وطلبة العلم[٢]، وهو عبارة عن كلام عن بعض أجراء من طرق الحديث.

---

(١) مثل كلام الشيخ الألباني عن بعض طرق حديث: علي، وابن عباس، وفاطمة، وأم سلمة، في السلسلة الضعيفة، برقم (٥٥٩٠)، و(٦٢٦٧)، و(٦٥٤١).

(٢) كلام أبي عمر نادر بن وهبي بن مصطفى الناطور القنبري، وذلك في بحث نشر على الشبكة العنكبوتية في موقع ملتقى أهل الحديث وهو مختصر في سبع صفحات.

تمهيد

تعريف الرافضة:

الرَّفَضُ في اللغة: التَّرْكُ، والتخلي عن الشيء.

قال الخليل: الرَّفَضُ: تَرْكُكَ الشيءَ، والرَّفَضُ: الشيء المُتَحرِّك المُتَفَرِّقَ، ويجمع على أرفاضٍ، والرَّوافِضُ: جُنْدٌ تَرَكوا قائدهم وانصَرَفوا، كُلُّ طائفةٍ منها رافِضة، وهم قوم أيضاً لهم رَأْيٌ وجِدال، يُسَمَّوْنَ الرَّوافِضَ، والنِّسبة إليهم رافِضِيٌّ(١).

وقال ابن فارس: (رَفَضَ) الرَّاءُ وَالْفَاءُ وَالضَّادُ أَصْلٌ وَاحِدٌ، وَهُوَ التَّرْكُ، ثُمَّ يُشْتَقُّ مِنْهُ، يُقَالُ رَفَضْتُ الشَّيْءَ: تَرَكْتُهُ، هَذَا هُوَ الْأَصْلُ، ثُمَّ يُشْتَقُّ مِنْهُ(٢).

في الاصطلاح:

الرافضة لقب يطلق على: "قوم من الشيعة، سموا بذلك؛ لأنهم تركوا زيد بن علي"، ذكر عمر بن شبة، عن الأصمعي أنه قال: سموا رافضة لأنهم كانوا بايعوا زيد بن علي؛ ثم قالوا له: ابرأ من الشيخين نقاتل معك، فأبى، وقال: كانا وزيري جدي، فلا أبرأ منهما، فرفضوه، وارفضّوا عنه، فسموا رافضة"(٣).

فرقة الرافضة:

ذهب جمع من العلماء إلى إطلاق اسم الرافضة على الاثني عشرية، كالأشعري في المقالات(٤)، وابن حزم في الفصل(٥)، وذكر أبو الحسن الأشعري

---

(١) العين، (٧/ ٢٩).

(٢) مقاييس اللغة، (٢/ ٤٢٢).

(٣) تهذيب اللغة، (١٢/ ١٣).

(٤) انظر مقالات الإسلاميين، (ص ١٦).

(٥) الفصل، (٤/٧٦).

أن سبب التسمية موقفهم من خلافة الشيخين، قال: "وإنما سموا رافضة؛ لرفضهم إمامة أبي بكر وعمر"[١]، فنقل السبب الاعتقادي، ونقل شيخ الإسلام ابن تيمية الحدث التاريخي لتسميتهم، وعقب على قول الأشعري بقوله: الصحيح أنهم سموا رافضة؛ لما رفضوا زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب لما خرج بالكوفة، أيام هشام بن عبد الملك"[٢]، وهذا الرأي لابن تيمية يعود لرأي الأشعري؛ لأنهم ما رفضوا زيداً إلا لما أظهر مقالته في الشيخين، ومذهبه في خلافتهما، حيث وجد المعتقد عن الشيعة قبل حادثة زيد، ولكن لم يلحقهم التسمية بالرافضة، ولم يوجد إلا بعدما أعلنوا مفارقتهم لزيد؛ لترضّيه عن الشيخين؛ وتسمية زيد لهم بالرافضة، هذا وهناك أقوال أخرى في سبب تسميتهم بالرافضة[٣]، على أن هناك من أصحاب الفرق من أطلق اسم الرافضة على عموم فرق الشيعة، والرافضة تعترف بهذه التسمية، بل تحسّن التسمية بها، وقد أورد شيخهم المجلسي في كتابه البحار ـ وهو أحد مراجعهم في الحديث ـ أربعة أحاديث من أحاديثهم في مدح التسمية بالرافضة، وكأنهم أرادوا تطييب نفوس أتباعهم؛ بتحسين هذا الاسم لهم[٤].

المبحث الأول:

الطرق المتصلة لحديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه

الطريق الأول: طريق أبي عقيل يحيى بن المتوكل

---

(١) مقالات الإسلاميين، (ص ١٦)، وانظر الملل والنحل، للشهرستاني، (١/١٥٥).

(٢) منهاج السنة، (٣/٤٧١).

(٣) فقيل: سموا "رافضة"، لتركهم نصرة النفس الزكية، وقيل: لتركهم محبة الصحابة، وقيل: لرفضهم دين الإسلام، انظر أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، (١/١٠٧).

(٤) أصول مذهب الشيعة الإمامية الاثني عشرية، (١/١٠٧)، بتصرف.

هذه الطريق في مسند الإمام أحمد من زوائد ابنه[١]، والسنة[٢] لعبد الله بن أحمد، بلفظ: قال رسول الله ﷺ: "يَظْهَرُ فِي أُمَّتِي فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، يَرْفُضُونَ الْإِسْلَامَ"، والآجري في الشريعة[٣]، بلفظ "يظهر في آخر الزمان ...."، وأبو عمرو الداني في السنن الواردة في الفتن[٤]، وأبو الحسن الطيوري في الطيوريات[٥]، من طريق محمد بن سليمان لوين الأسدي، وعطف عبدالله بن أحمد عليه محمد بن جعفر الوركاني، وأخرجه عبد الله بن أحمد، في السنة[٦]، بلفظ "يكون في آخر الزمان"، وابن أبي عاصم، في السنة[٧]، بلفظ مختصر: "يكون قوم يسمون الرافضة، يرفضون الإسلام"، من طريق يزيد بن هارون، والبزار[٨] من طريق مهران بن أبي عمر، بلفظ "يكون قوم في آخر الزمان ..."، والخطيب في الموضح[٩]، من طريق إسحاق بن المنذر، خمستهم عن أبي عقيل: يحيى بن المتوكل، عن أبي إسماعيل: كثير النواء، عن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب ﷺ، مرفوعا.

---

(١) رقم (٨٠٨)

(٢) برقم (١٢٦٨)، وبرقم (١٢٦٩).

(٣) (٢٥١٨/٥).

(٤) (٦١٣/٢)، برقم (٢٧٨).

(٥) (٤١٢/٢)، برقم (٣٦٣).

(٦) برقم (١٢٧٠).

(٧) برقم (٩٧٨).

(٨) مسند البزار، برقم (٤٩٩).

(٩) (٣٨٠/٢).

تنبيه:

جاءت رواية عن أبي عقيل، عن كثير النواء، عن إبراهيم بن الحسن بن الحسين بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن جده، عن علي رضي الله عنه، مرفوعا، فجاء في الطريق تسمية الحسن بن الحسين، أي: أحد أبناء الحسين ﷺ.

أخرج هذه الطريق ابن الأعرابي[١]، من طريق الحسين بن محمد، بنفس اللفظ السابق في رواية الحسن بن الحسن، ومن طريق يحيى بن يحيى، وفي آخر الحديث قال: "... بُرآء من الإسلام"، كلاهما ـ الحسين بن محمد، ويحيى بن يحيى ـ عن أبي عقيل: يحيى بن المتوكل به. ثم قال: قال أحدهما: يرفضون الإسلام: لا أدري: الصايغ أم السراج[٢].

قلت: وهذا غلط، أو تصحيف حصل للرواية، وأصل الرواية هي كما بينتها سابقا عن أبي عقيل، عن كثير النواء، عن إبراهيم بن الحسن بن الحسن، عن أبيه، عن جده، عن علي بن أبي طالب ﷺ مرفوعا؛ وذلك لأنه ليس للحسين بن علي بن أبي طالب ولد يقال له الحسن؛ فأولاده هم: علي الأكبر، وعبدالله، قتلا مع أبيهما بالطف[٣]، ولا عقب لهما، وجعفر، ولا عقب له، وعلي الأصغر، وله العقب من ولد الحسين فقط، وكان هو الوحيد الذي نجا من مقتلة أهل

---

(١) معجم ابن الأعرابي، (٢/ ٧٦٤)، برقم (١٥٤٦).

(٢) المصدر السابق، برقم (١٥٤٧).

(٣) الطَّفُّ: بالفتح، والفاء مشددة، وهو في اللغة: ما أشرف من أرض العرب على ريف العراق، والطف: أرض من ضاحية الكوفة، في طريق البرية، فيها كان مقتل الحسين بن علي، رضي الله عنه. معجم البلدان (٤/ ٣٥- ٣٦).

البيت بالطف؛ لأنه كان مريضا، ولأمر قضاه الله، ومن البنات فاطمة، وسكينة[١].

الحكم على الطريق:

هذه الطريق ضعيفة؛ للأسباب التالية:

١- حال الرواة:

أ- يحيى بن المتوكل المدني أبو عقيل الضرير، مات سنة سبع وستين ومائة، مجمع على ضعفه، ورفع من حاله قليلا أبو زرعة، فقال: شيخ لين[٢]، وقريب منه ابن معين، فقال: صالح، ليس بالقوى[٣]، وقال: ليس به بأس[٤]، ثم جرحه فقال: ليس حديثه بشيء[٥]، ونزل به أحمد بن حنبل، فقال: واهي الحديث[٦]، وابن حبان فقال: منكر الحديث، ولخص حاله ابن عدي، فقال: عامة أحاديثه غير محفوظة[٧]، وابن عبد البر فقال: هو عند جميعهم ضعيف[٨]، وابن

---

(١) أنظر نسب قريش، (ص٥٩)، وجمل من أنساب الاشراف، (١٤٦/٣)، وتاريخ الطبري، (٥٢٠/١١)، وإتعاظ الحنفاء بأخبار الأئمة الفاطمين الخلفاء، لتقي الدين المقريزي، (١٣/١).

(٢) الجرح والتعديل، (١٩٠/٩).

(٣) تاريخ ابن معين رواية ابن محرز، (٦٧/١).

(٤) تاريخ ابن معين رواية الدارمي، (ص٢٣٢)، برقم (٩٠٠)، وسؤالات ابن الجنيد، (ص ٤٨٧)، برقم (٨٨٠).

(٥) تاريخ ابن معين رواية الدوري، (٨٥/٤)، برقم (٣٢٥٧).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، (٩/ ٤٠)، برقم (٢١٠٨).

(٧) الكامل في ضعفاء الرجال، (٤٣/٩)، برقم (٢١٠٨).

(٨) تهذيب التهذيب، (٢٧١/١١).

حجر فقال: ضعيف[١]. قلت: هو ضعيف كما قالوا، وما تفرد به فهو منكر، ومدار هذه الطريق عليه.

ب- كثير بن إسماعيل، ويقال: ابن نافع النواء، أبو إسماعيل التيمي الكوفي، مولى بني تيم الله[٢]، أجمع النقاد على تضعيفه، وأحسن ما قيل فيه قول العجلي رحمه الله: لا بأس به[٣]، ولخص حاله الذهبي فقال: شيعي، جلد، ضعفوه، ومشّاه ابن حبان[٤]، وقال ابن حجر: ضعيف[٥].

ت- إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، توفي بالحبس، بالهاشمية، في شهر ربيع الأول سنة خمس وأربعين ومائة، وهو ابن سبع وستين سنة[٦]، ترجم له ابن أبي حاتم، ولم يذكر فيه جرحا ولا تعديلا[٧]، وذكره ابن حبان في الثقات[٨]، وذكره الذهبي في المغني في

(١) التقريب، برقم (٧٦٣٣).

(٢) قال أبو بكر الخطيب: كثير النواء هو: كثير بن قاروند الذي روى عنه الفضيل بن سليمان النميري، وهو: كثير أبو إسماعيل الذي روى عنه أبو عقيل يحيى بن المتوكل. موضح أوهام الجمع والتفريق، (٢/٣٣٢).

(٣) الثقات للعجلي، (٢/ ٢٢٤)، برقم (١٥٤٠).

(٤) الكاشف، (٢/ ١٤٣)، برقم (٤٦٢٥)، والمغني في الضعفاء، (٢/ ٥٣١)، برقم (٥٠٩١).

(٥) التقريب، برقم (٥٦٠٥).

(٦) مقاتل الطالبين، (ص١٧٣)، تاريخ بغداد، (٦/ ٥٥٩)، برقم (٣٠٣٣).

(٧) الجرح والتعديل، (٢/٩٢)

(٨) (٣/٦)، برقم (٦٤٦٧).

الضعفاء، ولم ينصح بمسنده[١]، وقال ابن كثير: ليس بذاك المشهور في حاله، ولم يرو له أحد من أصحاب الكتب المعتمدة[٢].

٢- تفرد كثير النواء، ويحيى بن المتوكل بهذه الطريق فلا تعرف إلا عنهما، ولكن وقفت على متابعة لأبي عقيل: يحيى بن المتوكل، ولكن لا يفرح بها؛ لأنها مرسلة، وسيأتي بيانها في المبحث الثاني: الروايات المرسلة، والمعلقة، والموقوفة للحديث، وأما كثير النواء فقد تفرد به، ولم أقف له على متابع، ويتأكد تفرده بقول الذهبي عندما أورد الحديث من طريقه: "كثير ضعيف، تفرد به"[٣].

آراء النقاد في الطريق:

قال البزار عن هذا الحديث بعد أن أورده من نفس الطريق، وبنفس اللفظ: هذا الحديث لا نعلم له إسنادا عن الحسن؛ إلا هذا الإسناد[٤]، وقال ابن عدي: لا يرويه عن كثير غير أبي عقيل[٥]، وقال ابن الجوزي في العلل المتناهية[٦]: هذا حديث لا يصح عن رسول الله ﷺ؛ وأعله بيحيى بن المتوكل، وكثير النواء ، وتابعه على قوله هذا من المتأخرين الألباني[٧]، وقال الهيثمي عن الحديث:

([١]) التحفة اللطيفة في تاريخ المدينة الشريفة، (٦٨/١)، برقم (٣٢)، وانظر لسان الميزان، (١/ ٤٧)، برقم (١٠٧)، ولم أقف على ترجمته في المغني.

([٢]) البداية والنهاية، (٨ / ٥٧٤).

([٣]) سير أعلام النبلاء، (٣٤٨/١).

([٤]) مسند البزار، برقم (٤٩٩)

([٥]) الكامل في ضعفاء الرجال، (٤٢/٩)، برقم (٢١٠٨).

([٦]) (١٦٣/١)، برقم (٢٥٢).

([٧]) ظلال الجنة تخريج أحاديث السنة، المطبوع مع السنة لأبي عاصم، (٤٧٤/٢)، برقم (٩٧٨).

فيه كثير بن إسماعيل النواء، وهو ضعيف[١]، وقال الذهبي بعد أن أورد الحديث: "كثير ضعيف، تفرد به"[٢].

الطريق الثانية: طريق إبراهيم بن الحسن عن أبيه عن علي بن أبي طالب.

لفظ هذه الطريق نفس لفظ الطريق السابقة.

أخرج هذه الطريق عبد الله بن أحمد، في زوائده على المسند[٣]، من طريق محمد بن جعفر الوركاني، وابن عدي[٤]، من طريق لوين الأسدي، بلفظ: "يكون بعدي قوم من أمتي تسمى الرافضة ..." الحديث، والخطيب، في تلخيص المتشابه في الرسم[٥]، من طريق بشر بن آدم، والبيهقي، في الدلائل[٦]، من طريق محمد بن الصباح، بلفظ: "يكون في أمتي قوم في آخر الزمان ...الحديث"، أربعتهم عن أبي عقيل: يحيى بن المتوكل، عن أبي إسماعيل: كثير النواء، عن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن أبيه، عن علي بن أبي طالب، ﷺ مرفوعا.

الحكم على الطريق:

الحكم على هذه الطريق هو نفسه الحكم على الطريق السابق؛ لأن الإسناد واحد؛ إلا ما كان من رواية الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن جده علي بن أبي طالب مباشرة، بدون واسطة أبيه الحسن بن علي، كما في الطريق التي سبقت.

---

(١) مجمع الزوائد، برقم (١٦٤٣٥).

(٢) سير أعلام النبلاء، (٣٤٨/١).

(٣) إتحاف المهرة، (١١/ ٣٤٠)، برقم (١٤١٥٤). قلت: لم أقف على هذه الطريق في المسند.

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، (٢٠٣/٧)، برقم (١٦٠٢).

(٥) (ص٥١٥).

(٦) (٥٤٧/٦).

فهذه علة أخرى يعل بها هذه الطريق، علاوة على العلل المذكورة في الحكم على الطريق الأولى؛ لأن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب لا يعرف له رواية عن جده علي بن أبي طالب؛ فلا يصل إليه إلا بأبيه، وجميع من ترجم له لم يذكر له سماعا من جده، فقد عاش بضعا وخمسين سنة، وتوفي سنة سبع وتسعين، وعلي رضي الله عنه توفي عام الأربعين، فيكون عمر الحسن بن الحسن بن علي حين وفاة جده ـ على أفضل الأحوال ـ ثلاث سنين، ولا يمكنه التحمل حينها، فهذه طريق منقطعة بين الحسن بن الحسن بن علي، وجده. والله أعلم.

الطريق الثالثة: طريق إبراهيم بن الحسن عن جده علي بن أبي طالب.

ولفظها: "يكون قوم يسمون الرافضة، يرفضون الإسلام".

أخرج هذه الطريق ابن بشران[١]، من طريق يزيد بن هارون، عن أبي عقيل: يحيى بن المتوكل، عن أبي إسماعيل: كثير النواء، عن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، عن جده: علي بن أبي طالب،ﷺ مرفوعا.

وهناك طريق منقطعة[٢] عن إبراهيم بن الحسن بن الحسن عن النبي ﷺ هي:

من طريق محمد بن سليمان لوين، عن يحيى بن المتوكل أبي عقيل، كما في أطراف المسند المعتلي[٣]، ومن طريق محمد بن سليمان لوين، كما في إتحاف المهرة[٤]، كلاهما أبو عقيل، ولوين، عن كثير النواء، عن إبراهيم بن الحسن

---

(١) الأمالي، (١/٢١٧)، برقم (٤٩٩).

(٢) ذكر هذه الطريق المنقطعة هنا لمناسبتها مع ما قبلها من روايات إبراهيم بن الحسن، ومعلوم ضعفها بسبب الانقطاع، وذكرتها من باب استقصاء الطرق.

(٣) رقم (٦١٩٩)

(٤) رقم (١٤١٥٤)

بن الحسن يرفعه للرسول ﷺ بلفظ: "يجيء قوم قبل قيام الساعة، يسمون الرافضة، براء من الإسلام".

قلت: لم أقف على هذين الطريقين في المسند بعد البحث والتحري، والذي فيه هي الطريق الواردة في المبحث الأول لحديث علي بن أبي طالب التي تكلمت عليها قريبا.

الحكم على الطريق:

الحكم على هذه الطريق كالحكم على الطريق الأولى، وزيادة الانقطاع، بين إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي بن أبي طالب، وجده: علي بن أبي طالب، حيث لا يعرف له رواية عن علي بن أبي طالب، ولم يدركه، وبين وفاة علي بن أبي طالب وولادة إبراهيم على أقل تقدير خمس وثلاثون سنة، فيستحل أن يكون له سماع منه، والله اعلم.

الطريق الرابعة: طريق أبي جناب عن أبي سليمان الهمداني عن علي رضي الله عنه.

القسم الأول: رواية أبي جناب عن أبي سليمان عن علي مباشرة.

أخرج هذه الطريق أبو علي: محمد بن القاسم بن معروف(١) ومن طريقه أبو عمرو الداني(٢) من طريق محمد بن مصعب، بلفظ: "يَا عَلِيُّ إِنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّهُ يَخْرُجُ فِي أُمَّتِي قَوْمٌ يَنْتَحِلُونَ شِيعَتَنَا، لَيْسُوا مِنْ شِيعَتِنَا، لَهُمْ نَبَزٌ، يُقَالُ لَهُمُ: الرَّافِضَةَ، وَآيَتُهُمْ أَنَّهُمْ يَشْتمُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، أَيْنَمَا لَقِيتَهُمْ فَاقْتُلْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ"، وابن الأعرابي في معجمه(٣)، بلفظ: "أَيَسُرُّكَ أَنْ تَكُونَ فِي

---

(١) أخبار وحكايات من حديث محمد بن القاسم بن معروف، مخطوط، (ق٦أ)، برقم الحديث (١٥).

(٢) السنن الوارد ة في الفتن، (٣/٦١٤)، برقم (٢٧٩).

(٣) (٢/٧٦١)، برقم (١٤٩٦).

الْجَنَّةِ؟ إِنَّ قَوْمًا مَا يَنْتَحِلُونَ حُبَّكَ لَهُمْ نَبَزٌ، يُقَالُ لَهُمُ: الرَّافِضَةُ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، فَإِنْ أَدْرَكْتَهُمْ فَجَاهِدْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ"، وحرب بن إسماعيل، في مسائل حرب[1]، بلفظ: "إِنَّهُ سَيَكُونُ قَوْمٌ يَكُونُ لَهُمْ نَبَزٌ، يُقَالُ لَهُمُ: الرَّافِضَةُ ، فَإِنْ أَدْرَكْتَهُمْ فَاقْتُلْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ"، قال: وقال عليٌّ: "يَكُونُ قَوْمٌ يَقُولُونَ حُبَّنَا يكذِبُون عَلَينا، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَسُبُّونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ"، وأبو عمرو الداني، في الرسالة الوافية[2]، بلفظ: "أَلا أَدُلُّكَ عَلَى عَمَلٍ إِن عَمِلتَه كُنتَ مِن أَهلِ الجَنَّةِ؟ إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعدَنَا قَوْمٌ ينتحلون حُبَّنَا، مارقة يكذِبُون عَلَينا، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَسُبُّونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ"، من طريق فضيل بن مرزوق، والآجري، في الشريعة[3]، بلفظ: "يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ لَهُمْ نُبُزٌ، يُقَالُ لَهُمْ: الرَّافِضَةُ، يَنْتَحِلُونَ شِيعَتَنَا، وَلَيْسُوا مِنْ شِيعَتِنَا، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَشْتُمُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَأَيْنَمَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ"، وضياء الدين المقدسي، في النهي عن سب الأصحاب[4]، بلفظ: "سَيَكُونُ بَعْدِي قَوْمٌ لَهُمْ نَبَزٌ، يُسَمَّوْنَ: الرَّافِضَةَ، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَسُبُّونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، فَإِذَا وَجَدْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ"، من طريق أبي معاوية الضرير، ثلاثتهم عن أبي جناب، عن أبي سليمان، عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، مرفوعا.

القسم الثاني: رواية أبي جناب عن أبي سليمان عن أبيه عن علي رضي الله عنه.

---

(١) (١١٧٣/٣).

(٢) (ص٢٧٩)، برقم (٢٢١).

(٣) (٢٥١٧/٥).

(٤) (٨٦/١)، برقم (٣٤).

أخرج هذه الطريق ابن بشران، في أماليه[١]، والبغوي، في التفسير[٢]، من طريق شبابة بن سوار، عن فضيل بن مرزوق، عن أبي جناب، عن أبي سليمان به، وقال البغوي: في إسناده عن أبي خباب، بلفظ: "إِنْ سَرَّكَ أَنْ تَكُونَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؛ فإن قوما ينتحلون حبك يقرؤون الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، نَبَزُهُمُ: الرَّافِضَةُ، فَإِنْ أَدْرَكْتَهُمْ فَجَاهِدْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ".

القسم الثالث: رواية أبي جناب عن أبي سليمان عن عمه عن علي رضي الله عنه.

أخرج هذه الطريق عبد الله بن أحمد بن حنبل، في السنة[٣]، من طريق محمد بن إسماعيل، وابن عساكر[٤]، وقال: أبو حمان الكلبي، بدل: أبو جناب الكلبي، من طريق شعيب بن أيوب، بلفظ: "يَا عَلِيُّ أَنْتَ وَشِيعَتُكَ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ قَوْمًا لَهُمْ نَبْزٌ، يُقَالُ لَهُ: الرَّافِضَةُ؛ إِنْ أَدْرَكْتَهُمْ فَاقْتُلْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ"، قَالَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ: "يَنْتَحِلُونَ حُبَّنَا أَهْلَ الْبَيْتِ، وَلَيْسُوا كَذَلِكَ؛ وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَشْتُمُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمَا"، وابن عدي[٥] والذهبي[٦]، من طريق موسى الكتاني، وقال الذهبي: أبو سلمة، بدل: أبو سليمان، ولفظهما: "أَنْتَ وَشِيعَتُكَ فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ قَوْمًا يُقَالُ لَهُمُ: الرَّافِضَةُ؛ فَإِنْ لَقِيتَهُم فَاقْتُلْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ"، ثلاثتهم عن أبي يحيى عبد الحميد بن عبد الرحمن الحماني، عن أبي جناب به.

---

(١) الجزء الأول (ص ٢١٨)، برقم (٥٠٠).

(٢) (٢٥٠/٤)، برقم (١٩٨٨).

(٣) (٥٤٧/٢) برقم (١٢٧٢).

(٤) تاريخ دمشق، (٣٣٥/٤٢).

(٥) الكامل في الضعفاء، (٥١/٩)، برقم (٢١١٢).

(٦) ميزان الاعتدال، (٣٧١/٤)، برقم (٩٤٩١).

القسم الرابع: رواية أبي جناب عن أبي سليمان عن رجل من قومه عن علي ﷺ.

أخرج هذه الطريق اللالكائي[١]، من طريق فضيل بن مرزوق، عن أبي جناب به، بلفظ: "أَلَا أَدُلُّكَ عَلَى عَمَلٍ إِذَا عَمِلْتَهُ كُنْتَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ، وَإِنَّكَ مِنْ أَهْلِ الْجَنَّةِ؟ إِنَّهُ سَيَكُونُ بَعْدَنَا قَوْمٌ لَهُمْ نَبَزٌ، يُقَالُ لَهُمُ: الرَّافِضَةُ، فَإِنْ أَدْرَكْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ"، وَقَالَ عَلِيٌّ: "سَيَكُونُ بَعْدَنَا قَوْمٌ يَنْتَحِلُونَ مَوَدَّتَنَا، يَكْذِبُونَ عَلَيْنَا، مَارِقَةٌ، آيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَسُبُّونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ".

الحكم على الطرق:

جميع الطرق السابقة جاءت من طريق أبي جناب الكلبي، عن أبي سليمان الهمداني، ثم الهمداني يرويه عن علي رضي الله عنه مرة، وعن أبيه، عن علي مرة، وعن عمه، عن علي مرة، وعن رجل من قومه، عن علي مرة، وتعلل هذه الطريق بما يلي:

١- جهالة أبي سليمان الهمداني؛ قال الذهبي: عن أبيه، عن علي، لا يدرى من هو كأبيه، وأتى بخبر منكر[٢]، وأقره على هذا ابن حجر[٣]. فجهالته: جهالة عين، وحال.
٢- جهالة من فوق أبي سليمان الهمداني، سواء في ذلك أبوه، وعمه، ورجل من قومه، فأبوه قال فيه الذهبي: لا يدرى من هو كأبيه.
٣- حال أبي جناب الكلبي: يحيى بن أبي حية الكوفي، (ت١٥٠هـ)، كثر كلام نقاد الحديث فيه، والاختلاف في حاله، واختصرت أقوال النقاد، فيما يلي:

---

(١) شرح اعتقاد أهل السنة والجماعة، (٨/١٥٤١)، برقم (٢٨٠٣).
(٢) ميزان الاعتدال، (٤/٥٣٣)، برقم (١٠٢٦٧).
(٣) لسان الميزان، (٩/ ٨٥)، برقم (٨٨٩٠).

أ- هناك عدد من النقاد وثقه مطلقا، أو وصفه بما تقبل به روايته مثل: ابن معين[١]، وابن حبان [٢].

ب- هناك من وثقة في نفسه، وخص أحاديثه بعلة؛ متى سلمت منها قبل حديثه، مثل: ابن معين[٣]، وأبي نعيم، وكان من تلاميذه، وابن نمير، وأبي زرعة[٤]، وابن حبان[٥]، والعلة هي: التدليس؛ لذا قال أبو نعيم: ما سمعت منه شيئا إلا شيئا قال فيه: "حدثنا[٦]".

ت- هناك عدد من النقاد ضعفه مطلقا، مثل: ابن القطان[٧]، وابن معين[٨]، والعجلي[٩]، والدارمي[١٠]، والنسائي[١١]، بل نزل به البخاري فقال: ذاهب الحديث[١٢]، وعمرو بن علي، فقال: متروك الحديث[١٣].

---

(١) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي، (ص ٢٣٨)، برقم (٩٢٨)، والضعفاء الكبير، (٤/ ٣٩٨)، برقم (٢٠٢٠).

(٢) الثقات لابن حبان، (٧/ ٥٩٧)، برقم (١١٦٣٩).

(٣) الكامل في ضعفاء الرجال، (٩/ ٥٠).

(٤) الجرح والتعديل، (٩/١٣٨- ١٣٩).

(٥) المجروحين، (٣/١١١)، برقم (١١٩٤).

(٦) الجرح والتعديل، (٩/١٣٨- ١٣٩).

(٧) التاريخ الكبير، (٨/٢٦٧)، برقم (٢٩٥٤).

(٨) تاريخ ابن معين - رواية ابن محرز، (١/ ٧٠)، (٢/٩٩)، والمجروحين، (٣/ ١١١)، برقم (١١٩٤).

(٩) الثقات، (٢/ ٣٩٢)، برقم (٢١١٠).

(١٠) تاريخ ابن معين - رواية الدارمي، (ص ٢٣٨)، برقم (٩٢٨).

(١١) الضعفاء والمتروكون، (١/١٠٩)، برقم (٦٤٠).

(١٢) العلل الكبير للترمذي، (ص ٣٩٣).

(١٣) الكامل في ضعفاء الرجال، (٩/ ٥١).

ث- وهناك عدد من النقاد ضعف أحاديثه، ولم يذكروا السبب، ويفهم من عباراتهم أنه في نفسه مقبول؛ ولكن طرأ على حديثه ما يضعفه، مثل: ابن سعد[١]، وابن معين[٢]، وأحمد بن حنبل[٣]، والعجلي[٤]، والجوزجاني[٥]. وقد بين السببَ ابنُ حجر فقال: ضعفوه؛ لكثرة تدليسه[٦].

فخلاصة القول فيه عندي: أنه لا ينزل عن درجة القبول في نفسه، ولا يقبل حديثه حتى يصرح بالسماع؛ لأن ابن حجر ذكره في الطبقة الخامسة من المدلسين: من ضعف بأمر آخر سوى التدليس، فحديثهم مردود؛ ولو صرحوا بالسماع؛ إلا أن يوثق من كان ضعفه يسيرا [٧]. وقد عنعن في جميع طرق الحديث، ولم يصرح بالتحديث، وما أظن جهالة أبي سليمان ومن فوقه إلا بسبب تدليسه، فتدليسه من التدليس الذي لا يقبل معه إلا التصريح بالتحديث، انظر لقول ابن نمير: أفسد حديثه بالتدليس، كان يحدث بما لم يسمع[٨]، وقول ابن حبان: يدلس على الثقات ما سمع من الضعفاء، فالتزق به المناكير التي يرويها عن المشاهير[٩].

٤-الاضطراب في السند؛ حيث يرويه أبو سليمان، على أربعة أوجه:

---

(١) طبقات ابن سعد، (٣٤٢/٦)، برقم (٢٥٩٣).

(٢) سؤالات ابن الجنيد، (ص ٤٣٢)، برقم (٦٦٠).

(٣) العلل ومعرفة الرجال لأحمد رواية ابنه عبد الله، (٣/ ١١٤)، (٤٤٧٣).

(٤) الثقات، (٢/ ٣٩٢)، برقم (٢١١٠).

(٥) أحوال الرجال، (ص ١٤٠)، برقم (١٢٠).

(٦) التقريب، برقم (٧٥٣٧).

(٧) تعريف أهل التقديس، (ص ٥٧)، برقم (١٥٢).

(٨) الجرح والتعديل، (١٣٨/٩).

(٩) المجروحين، (١١١/٣)، برقم (١١٩٤).

- مرة يرويه عن علي رضي الله عنه مباشرة.
- مرة يرويه عن أبيه عن علي رضي الله.
- مرة يرويه عن عمه عن علي رضي الله.
- مرة يرويه عن رجل من قومه عن علي رضي الله.

على هذه الحال لا يصلح هذا الطريق أن يكون متابعة لطريق إبراهيم بن الحسن بن الحسن، عن أبيه، عن جده، عن علي رضي الله عنه، بأي حال؛ بسبب العلل التي ذكرتها آنفا.

آراء النقاد في الطريق:

قال الإمام البغوي عن إسناد حديث أبي جناب، عن أبي سليمان، عن أبيه، عن علي رضي الله عنه: في إسناد هذا الحديث نظر[١]، وقال الألباني: هذا إسناد ضعيف جدا، آفته أبو جناب الكلبي، أو من فوقه[٢].

الطريق الخامسة: طريق أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي رضي الله عنه.

جاءت من طريق عبثر بن القاسم أبي زبيد، عن حصين بن عبد الرحمن، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعا، بلفظ: "سَيَأْتِي بَعْدِي قَوْمٌ لَهُمْ نَبَزٌ، يُقَالُ لَهُمُ: الرَّافِضَةُ، فَإِذَا لَقِيتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ". قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْعَلَامَةُ فِيهِمْ؟ قَالَ: "يُقَرِّضُونَكَ بِمَا لَيْسَ فِيكَ، وَيَطْعَنُونَ عَلَى أَصْحَابِي، وَيَشْتُمُونَهُمْ".

أخرج هذه الطريق ابن أبي عاصم في السنة[٣]، من طريق محمد بن علي بن ميمون، عن أبي سعيد: محمد بن أسعد التغلبي، عن عبثر به، والآجري[٤]،

(١) تفسير البغوي، (٤/٢٥٠)، برقم (١٩٨٨).
(٢) السلسلة الضعيفة، (١٢/١٩٠)، برقم (٥٥٩٠).
(٣) (٢/٤٧٤)، برقم (٩٧٩).
(٤) الشريعة، (٥/٢٥١٧).

من طريق ابن أبي داود، عن عمر بن شبة، عن محمد بن سعيد الأحول، عن عبثر به، وفيه قال حصين، عن أبي عبد الرحمن السلمي، أو غيره من أصحاب علي بن أبي طالب، ولفظه في الآخر: ويطعنون على السلف الأول.

الحكم على الطريق:

للحديث طريقان:

الأولى: أخرجها ابن أبي عاصم، في السنة كما سلف، من طريق محمد بن علي بن ميمون، عن محمد بن أسعد التغلبي، عن عبثر، عن حصين، عن أبي عبد الرحمن السلمي، عن علي، عن رسول الله ﷺ، وهذه الطريق رجالها ثقات، إلا محمد بن أسعد التغلبي، أبا سعيد المصيصي، قال أبو زرعة[١] والعقيلي[٢]: منكر الحديث، وذكره ابن حبان في الثقات[٣]، وقال ابن حجر: لين[٤]، ومن كان هذا حاله فإنه لا يحتج به، ولا يقبل حديثه، وفي كتاب شرف المصطفى قال مؤلفه عن هذا الطريق: إسناده جيد، فيه محمد بن أسعد التغلبي، حديثه في الشواهد صالح، ولكن لم أقف على شاهد صالح. وقال الألباني: إسناده ضعيف، ورجاله كلهم ثقات، غير محمد بن أسعد التغلبي[٥]. ويزيد الإسناد ضعفا رواية عبثر، وهو ثقة، عن حصين بن عبد الرحمن، وهو ثقة تغير حفظه في الآخر، كما في التقريب[٦]، ولم يتميز من سمع منه قبل التغير وبعده، إلا من علم أنه سمع منه قديما كما قال ابن الكيال[٧]. وعبثر

---

(١) الجرح والتعديل، (٧/ ٢٠٨).

(٢) الضعفاء الكبير، (٤/٣٠)، برقم (١٥٨١).

(٣) (٩/٦٨)، برقم (١٥٢٢٧)، وقال فيه الثعلبي.

(٤) تقريب التهذيب، برقم (٥٧٢٦).

(٥) ظلال الجنة، برقم (٩٧٩).

(٦) تقريب التهذيب، برقم (١٣٦٩).

(٧) أنظر الكواكب النيرات، (١/١٣٦).

مما سمع منه في الآخر؛ لذا لم يخرج له البخاري في الصحيح عن حصين إلا مقرونا؛ لزوال احتمال الضعف؛ بسبب سماعه المتأخر من حصين، كما قال الحافظ ابن حجر رحمه الله[١].

الثانية: أخرجها الآجري، في الشريعة، من طريق ابن أبي داود، عن عمر بن شبة، عن محمد بن سعيد الأحول، عن عبثر به.

وهذه الطريق رجالها ثقات؛ إلا محمد بن سعيد الأحول؛ فإني لم أقف له على ترجمة، ولعله التغلبي، ووصف بالأحول، فقد ذكر البخاري أنه يقال للتغلبي: محمد بن سعيد[٢]، ويبقى الكلام الذي قلناه عن عبثر، في حصين، عند الطريق الأولى، ويزيد على ذلك أن حصينا قال عن أبي عبد الرحمن السلمي، أو غيره من أصحاب علي رضي الله عنه، وهذا الشك يجعل في الطريق جهالة، ولكن زالت بمجيء الرواية جزما من حصين، عن أبي عبد الرحمن السلمي، من الطريق الأخرى، فلو عرفنا حال محمد بن سعيد الأحول، وكان ممن تقبل روايته، لربما صلح هذا الطريق أن يكون متابعة جيدة للطريق الأولى، وشاهدا جيد للطرق الأخرى السالفة، وبالله التوفيق.

الطريق السادسة: طريق عامر الشعبي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه جاءت من طريق أبي عصمة: عصام بن الحكم العكبري، عن جميع بن عمر البصري، عن سوار الهمداني، عن محمد بن جحادة، عن الشعبي، عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه، قال رسول الله ﷺ: "وإنك شيعتك في الجنة، وسيأتي قوم لهم نبز، يقال لهم الرافضة، فإذا لقيتهم فاقتلهم؛ فإنهم مشركون".

---

(١) هدي الساري، (٣٩٨/١).

(٢) التاريخ الكبير، (٩٥/١)، برقم (٢٦٢).

أخرجها بهذا اللفظ أبو نعيم[١]، وقال عن جميع بن عبد الله، بدل جميع بن عمر، ومن طريقه ابن الجوزي في العلل المتناهية[٢]، وقال: جميع بن عمير بدل ابن عمر، وأخرجه الخطيب البغدادي[٣]، من هذه الطريق مختصرا بلفظ: "أَنْتَ وَشِيعَتُكَ فِي الْجَنَّةِ" فقط.

الحكم على الطريق:

هذه الطريق تعل بحال ثلاثة من رواتها:

١- سوار بن مصعب الهمداني: وهو الذي يقال له: سوار المؤذن، ويقال له: سوار الأعمى من أهل الكوفة، يكنى أبا عبد الله، مجمع على ضعفه، بل قال أحمد بن حنبل: متروك الحديث[٤]، وقال البخاري: منكر الحديث[٥]، وقال ابن عدي: عامة ما يرويه ليست محفوظة، وهو ضعيف كما ذكروه[٦].

٢- جميع بن عمر البصري: أثبت اسمه هكذا الخطيب، في تالي تلخيص المتشابه[٧]، وقال عن معتمر بن سليمان، وعنه أحمد بن محمد بن يحيى الخازمي الكوفي، وعصام بن الحكم العكبري، وفرق بينه وبين جميع بن عمر العجلي الكوفي، وبينهما وبين جميع بن عمير التيمي، الذي سمع من: ابن عمر، وعائشة، وبهذا يتضح الخطأ

---

(١) حلية الأولياء، (٣٢٩/٤).

(٢) برقم (٢٥٤).

(٣) تاريخ بغداد، (٢٨٤/١٢)، برقم (٦٧٣١).

(٤) الجرح والتعديل، (٢٧٢/٤)، برقم (١١٧٥).

(٥) التاريخ الكبير، (١٦٩/٤)، برقم (٢٣٥٩).

(٦) الكامل في ضعفاء الرجال، (٥٣٥/٤)، برقم (٨٧١).

(٧) (٦٠٨/٢)، برقم (٤٠٨).

الذي جاء في إسناد الحديث من طريق صاحب "الحلية"[١] حيث قال جميع بن عبد الله[٢]، والخطأ في اسمه أيضا الذي جاء من طريق صاحب "العلل المتناهية"[٣]، حيث قال: جميع بن عمير، وذكره المزي في تهذيب الكمال[٤]: جميع بن عمر، على الصواب في باب التميز، وأخطأ ابن حجر فقال: ابن عمير، في تهذيب التهذيب[٥]، والتقريب[٦]، وفعل فعله الخزرجي في الخلاصة[٧]، لأن أصلهم تهذيب الكمال، وقال الذهبي في الميزان[٨]جميع بن عمر بن سوار، متروك، عن ابن جحادة، عن الشعبي، عن علي، – مرفوعاً – قال: يا على أنت وشيعتك في الجنة، ذكره ابن الجوزي في الموضوعات.

قلت: والصواب في هذا جميع بن عمر، عن سوار، عن ابن جحادة به، وهو الحديث الذي تكلمنا عنه قريبا، وما يؤيد هذا وجوده هكذا على الصواب في الموضوعات[٩] لابن الجوزي، التي أحال إليها الذهبي، وهكذا على الصواب ذكره الذهبي نفسه، في تلخيص كتاب الموضوعات[١٠].

---

(١) حلية الأولياء، (٣٢٩/٤).
(٢) لم أقف على من يسمى بهذا الاسم.
(٣) برقم (٢٥٤).
(٤) (١٢٤/٥)، برقم (٩٦٥).
(٥) (١١١/٢)، برقم (١٧٦).
(٦) برقم (٩٦٧).
(٧) خلاصة تهذيب الكمال، (٦٤/١).
(٨) (٤٢١/١)، برقم (١٥٥١).
(٩) (٣٩٧/١)، برقم (٥١).
(١٠) (١٣٤/١)، برقم (٢٩٣)

ومما سبق يظهر لنا مرتبة جميع بن عمر البصري: قال الذهبي: متروك[١]، وقال متهم[٢]، وقال ابن حجر: ضعيف[٣]، وتبعه على هذا الخزرجي في الخلاصة[٤].

١- أبو عصمة: عصام بن الحكم بن عيسى بن زياد بن عبد الرحمن الشيباني العكبري ترجم له الخطيب في تاريخ بغداد[٥]، والذهبي في تاريخ الإسلام[٦]، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، فيكون بهذا في حكم مجهول الحال والله أعلم.

ومن علل هذا الطريق:

الانقطاع بين الشعبي وعلي رضي الله عنه، قال الدارقطني وقد سئل عنه: سمع الشعبي من علي؟ فقال: سمع منه حرفا، ما سمع غير هذا، يقصد الحديث الذي حدث به عن علي، في البخاري[٧]، في جلد شراحة يوم الخميس، ورجمها يوم الجمعة.

آراء النقاد في الطريق:

قال أبو نعيم في الحلية[٨]: غريب من حديث محمد، والشعبي، لم نكتبه إلا من حديث عصام، وقال ابن الجوزي: هذا حديث لا يصح، وسوار ليس بثقة، قال

---

(١) ميزان الاعتدال، (٤٢١/١)، برقم (١٥٥١).
(٢) تلخيص كتاب الموضوعات، (ص ١٣٤)، برقم (٢٩٣).
(٣) تقريب التهذيب، برقم (٩٦٧).
(٤) خلاصة تهذيب الكمال، (٦٤/١).
(٥) (٢٨٤/١٢)، برقم (٦٧٣١).
(٦) (١٧ / ٢٧٢)، برقم (٢٨١).
(٧) صحيح البخاري، برقم (٦٤٢٧).
(٨) (٣٢٩/٤).

ابن نمير: جميع من أكذب الناس[١]، وقال ابن حبان: كان يضع الحديث[٢]، وذكر الحديثَ الذهبيُّ في ميزان الاعتدال[٣]، والسيوطي في اللآلئ المصنوعة[٤]، ثم قال: موضوع؛ سوار: ليس بثقة، وجميع: كذاب يضع.

المبحث الثاني: روايات الحديث المرسلة، والمعلقة، والموقوفة[٥].

القسم الأول: الروايات المرسلة للحديث عن زيد بن علي.

ذكرها صاحب كتاب الحور العين[٦] نشوان اليمني مرسلة عن زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب ﷺ، قال: حدثني أبي أن رسول الله ﷺ

---

(١) الموضوعات، (٣٩٧/١)، برقم (٥١).

(٢) قال الألباني: هذا خطأ فاحش! تبعه عليه السيوطي في "اللآلئ" (٣٧٩/١)، وابن عراق في " تنزيه الشريعة " (٣٦٦/١)، وصاحبي المعلِّق على "فضائل الصحابة": وصي الله بن محمد عباس (٦٥٥/٢) وغيرهم، فإن الذي قال فيه ابن نمير وابن حبان ما ذكر، إنما هو جميع بن عمير التيمي الكوفي، وهو تابعي، روى عن ابن عمر وعائشة! وأما جميع الراوي لهذا الحديث، فهو متأخر عن هذا جداً، من طبقة شيوخ الأئمة الستة! ثم هو بصري والأول كوفي! ووقع في رواية أبي نعيم: " جميع بن عبد الله "، فسمى أباه (عبد الله) فلعله خطأ من الناسخ أو الطابع، ثم إن الحافظ قد أورده في "التهذيب"= =تمييزاً، برواية آخر عنه، وقال:" قلت: له في " الموضوعات " لابن الجوزي حديث باطل في شيعة علي "ولم يذكر فيه جرحاً ولا تعديلاً، وأما في " التقريب "، فجزم بأنه ضعيف، وهذا مما لا وجه له عندي، فإنه لم يرو تضعيفه عن أحد، وفي ظني أنه توهم أنه هو آفة هذا الحديث الباطل، كما يشعر به كلامه في " التهذيب "، وفاته أن الآفة من شيخه سوار بن مصعب، وهو متهم كما تقدم، فالصواب أن يقال فيه: " مجهول الحال ". السلسلة الضعيفة (١٨٨/١٢).

(٣) (٤٢١/١)، برقم (١٥٥١).

(٤) (٣٤٥/١).

(٥) إنما ذكرت هذا المبحث، لأن بعض المراسيل يقبلها العلماء، وتعضد المتصل وتشهد له، إذا كان فيه ضعف يسير، والموقوف الصحيح، أيضا يدل على وجود أصل للحديث.

(٦) (ص ١٨٥)

قال: ...، هكذا أوردها مرسلة ولفظها: "قال لعلي رضي الله عنه: إنه سيكون قوم يدعون حبنا، لهم نبز يعرفون به، فإذا لقيتموهم فاقتلوهم؛ فإنهم مشركون".

الحكم على الطريق:

هذه طريق لا يعرف لها إسناد إلى زيد بن علي، فهي منقطعة في هذا الموضع، ومرسلة عن علي بن الحسين في موضع آخر، والمنقطع والمرسل من أنواع الضعيف؛ لعدم إبراز رجاله حتى نتمكن من الحكم عليهم.

القسم الثاني:

الروايات المعلقة عن علي بن أبي طالب، رضي الله عنه.

رواية الحسين بن علي عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه مرفوعا.

بلفظ "يا علي أبشر أنت وشيعتك في الجنة، إلا أن ممن يحبك قومًا يظهرون الإسلام ويلفظونه، يمرقون من الحنيفية كمروق السهم من الرمية، لهم نبز يدعون به يقال لهم: الرافضة، فإن أدركتهم يا علي فقاتلهم؛ فإنهم مشركون".

أخرج هذه الرواية صاحب الرياض النضرة في مناقب العشرة(١)، أوردها عن ابن أبي الجارود: حسين بن المغيرة الواسطي(٢)، وعلقها ابن أبي الجارود على زيد بن علي بن الحسين بن علي بن أبي طالب رضي الله عنه، عن أبيه، عن جده، مرفوعا.

---

(١) (٦٨/١).

(٢) المشهور أن ابن أبي الجارود: موسى بن أبى الجارود ، أبو الوليد المكي ، الفقيه، صاحب الشافعي، (ت ٢٣١ - ٢٤٠هـ)، ولم أقف على من يقال له ابن أبي الجارود: حسين بن المغيرة الواسطي.

الحكم على الطريق:

هذه الطريق علقها ابن أبي الجارود على زيد بن الحسين، فيكون فيها انقطاع بينهما، والمعلق من أنواع الضعيف؛ لعدم إبراز رجاله حتى نتمكن من الحكم عليهم.

القسم الثالث:

الروايات الموقوفة عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

الرواية الأولى:

رواية أبي جناب عن أبي سليمان عن علي رضي الله عنه موقوفة.

أخرج هذه الطريق اللالكائي[١]، وأبو محمد الجوهري[٢]، وابن الجوزي، في "تلبيس إبليس"[٣]، من طرق عن أبي الجناب الكلبي عن أبي سليمان به، بلفظ ((يَخْرُجُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ لَهُمْ نَبَزٌ، يُقَالُ لَهُمْ: الرَّافِضَةُ يُعْرَفُونَ بِهِ، يَنْتَحِلُونَ شِيعَتَنَا، وَلَيْسُوا مِنْ شِيعَتِنَا، وَآيَةُ ذَلِكَ أَنَّهُمْ يَسُبُّونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ، أَيْنَمَا أَدْرَكْتُمُوهُمْ فَاقْتُلُوهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ))، وليس في لفظ الجوهري: "يقال لهم الرافضة يعرفون به"، وليس في لفظ ابن الجوزي: "يعرفون به".

الحكم على الرواية:

هذه الطريق تدور على أبي الجناب الكلبي، وأبي سليمان الهمداني، وتقدم الحكم على الطريق الموصولة من روايتهما [٤]، ولم تصح، فكيف بهذه!.

---

(١) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، (٨/ ١٥٤٣)، برقم (٢٨٠٧). وتصحف أبي الجناب الكلبي، إلى أبي الجناد الحلبي.

(٢) مجلسان من أمالي الجوهري، (٢/٢٤)، برقم (٢٣). مخطوط نُشر في برنامج جوامع الكلم، وفيه أبي حباب الكلبي.

(٣) (١/٩١).

(٤) تقدم (ص ١٧-١٨-١٩).

الرواية الثانية:

رواية كيسان، عن سرية لعلي، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه موقوفة.

أخرجها اللالكائي في شرح أصول اعتقاد أهل السنة[١]، من طريق عبد الله بن محمد البغوي، عن سويد بن سعيد، عن مروان بن معاوية، عن حماد بن كيسان، عن أبيه، عن سرية لعلي بن أبي طالب، عن علي بن أبي طالب رضي الله عنه موقوفا، بلفظ: "يكون في آخر الزمان قوم لهم نبز يسمَّوْن الرافضة، يرفضون الإسلام، فاقتلوهم فإنهم مشركون"، وذكرها ابن تيمية في الصارم المسلول[٢].

الحكم على الطريق:

هذه الطريق الموقوفة لا تصح بحال وذلك لما يلي:

١- جهالة أخت كيسان التي كانت سرية تحت علي رضي الله عنه، فلم أقف لها على ترجمة، فلا يعرف عينها ولا حالها.

٢- جهالة حال كيسان البكري، ترجم له البخاري في التاريخ الكبير[٣]، وابن أبي حاتم[٤]، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات[٥].

٣- جهالة حال حماد بن كيسان، ترجم له البخاري في التاريخ الكبير[٦]،

---

(١) برقم (٢٨٠٦).

(٢) (٥٨٣/١).

(٣) (٢٣٤/٧)، برقم (١٠٠٦).

(٤) الجرح والتعديل، (١٦٥/٧).

(٥) (٣٤٠/٥)، برقم (٥١٢٩).

(٦) (٢٥/٣)، برقم (٩٨).

وابن أبي حاتم[١]، ولم يذكرا فيه جرحا ولا تعديلا، وذكره ابن حبان في الثقات[٢].

٤- تدليس مروان بن معاوية بن الحارث بن أسماء الفزاري، وهو أبو عبد الله الكوفي، نزيل مكة ودمشق، ثقة، حافظ، وكان يدلس أسماء الشيوخ، (ت١٩٣هـ)[٣]. قلت: على إمامة مروان بن معاوية وحفظه فكان يدلس عن الشيوخ تدليسا منكرا، قال ابن معين: والله ما رأيت أحيل للتدليس منه[٤]؛ لذا ذهب النقاد لقبول أخباره عن الثقات البينين، وعدم قبولها عن الضعفاء، والمجهولين، قال علي بن المديني: ثقة فيما روى عن المعروفين، وضعفه فيما روى عن المجهولين[٥]، وقال العجلي: ثقة ثبت، ما حدث عن المعروفين فصحيح، وما روى عن المجهولين ففيه ما فيه وليس بشيءٍ[٦]. فالمراد التأني في شيوخه حتى يعرفوا وتذهبَ شبهة التدليس، كما قال الذهبي: يروي عمن دب ودرج، فَيُسْتَأْنى في شيوخه[٧].

٥- حال سويد بن سعيد بن سهل الهروي، قال الذهبي: هو صادق في نفسه، صحيح الكتاب[٨]، وقال ابن حجر: صدوق في نفسه، إلا أنه

---

(١) الجرح والتعديل، (١٤٥/٣).

(٢) (٢٠٤/٧)، برقم (١٢٩٩٦).

(٣) تقريب التهذيب، برقم (٦٥٧٥).

(٤) تهذيب الكمال، (٤٠٨/٢٧).

(٥) تاريخ بغداد، (١٥١/١٣).

(٦) الثقات، (٢٧٠/٢)، برقم (١٧٠٤).

(٧) ميزان الاعتدال، (٩٣/٤)، برقم (٨٤٣٧).

(٨) ميزان الاعتدال، (٢٤٨/٢)، برقم (٣٦٢١).

عمي فصار يتلقن ما ليس من حديثه؛ فأفحش فيه ابن معين القول[١].

ومن كان هذا حاله كان حديثه ضعيفا.

وخلاصة القول في هذا الطريق: أنها لا تصح بهذه الحال، ويستغرب بعد هذا قول شيخ الاسلام ابن تيمية: فهذا الموقوف على علي رضي الله عنه، شاهد في المعنى لذلك المرفوع[٢]!.

(١) تقريب التهذيب، برقم (٢٦٩٠).

(٢) الصارم المسلول على شاتم الرسول، (ص ٥٨٣).

المبحث الثالث: شواهد حديث علي بن أبي طالب رضي الله عنه.

لما كان الحديث لا يصح بذاته، بحثُت له شواهد من رواية صحابة آخرين، فوجدت له شواهد من حديث الحسن بن علي، وعبد الله بن عباس، وعبد الله بن عمر، ومعاذ بن جبل، وفاطمة بنت محمد ﷺ، وأم سلمة ﵃.

ولن أتوسع في دراسة هذه الشواهد كما توسعت في دراسة طرق حديث علي رضي الله عنه، وإليك تفصيلها:

الشاهد الأول: حديث الحسن بن علي رضي الله عنه مرفوعا.

حديث الحسن بن علي، عن رسول الله ﷺ، روي من طريق واحدة، هي طريق كثير النواء، عن إبراهيم بن الحسن بن الحسن بن علي، عن أبيه، عن جده، يرفعه، بلفظ: "يجيء قوم قبل قيام الساعة يسمون الرافضة، برآء من الإسلام".

أخرج هذه الطريق عبد الله بن الإمام أحمد، في السنة(١)، وابن عدي(٢)، والبيهقي(٣)، والذهبي(٤)، بلفظ نحوه، من طرق عن كثير النواء به.

هذه الطريق هي نفسها التي أُخرج بها حديث علي بن أبي طالب ﵁، إلا اختلافا يسيرا(٥).

---

(١) (٥٤٧/٢)، برقم (١٢٧١).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، (٤١/٩)، برقم (٢١٠٨).

(٣) دلائل النبوة، (٥٤٧/٦).

(٤) ميزان الاعتدال، (٤٠٢/٣).

(٥) لفظ سند هذه الطريق عن أبيه عن جده ويحتمل أن يكون جده الحسن بن علي كما أثبته، ويحتمل أن يكون علي بن أبي طالب، ونصوص العلماء في تفرد كثير النواء بالحديث يدل أنه من مسند علي، لكن الأخذ بالظاهر أحوط من الظن، وخصوصا أنه لم ينبه على هذا أحد من العلماء المتقدمين أو المتأخرين فيتبع، والقول بشيء لم يسبق له أحد شديد.

الحكم على حديث الحسن ﷺ:

جميع الطرق ترويه عن كثير النواء به، وكثير أقل أحواله الضعف، كما قال ابن حجر[١]، وقد تفرد برواية الحديث، قال الذهبي ـ بعد أن أورد الحديث من طريق أخرى: "كثير ضعيف، تفرد به"[٢]، وسبق الكلام على هذه الطريق بالتفصيل[٣]، عند ذكرها من طرق حديث علي ﷺ.

قال شيخ الإسلام ابن تيمية: وفي السنة من وجوه صحيحة[٤] عن يحيى بن عقيل حدثنا كثير، ورواه أيضا من حديث أبي شهاب عبد ربه بن نافع الخياط عن كثير النواء عن إبراهيم بن الحسن عن أبيه عن جده يرفعه قال: "يجيء قوم قبل قيام الساعة يسمون الرافضة برآء من الإسلام" وكثير النواء يضعفونه[٥]، مع أن كثير قد تفرد بالحديث.

الشاهد الثاني: حديث عبد الله بن عباس رضي الله عنهما.

لفظه: "يَكُونُ فِي آخِرِ الزَّمَانِ قَوْمٌ يُنْبَزُونَ الرَّافِضَةَ، يَرْفُضُونَ الْإِسْلَامَ وَيَلْفُظُونَهُ، فَاقْتُلُوهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ".

أخرج هذا الحديث الإمام أحمد في فضائل الصحابة[٦]، وعبد بن حميد في منتخب المسند[٧]، وأبو يعلى في المسند[٨]، والحارث بن أبي أسامة في

---

(١) تقريب التهذيب، برقم (٥٦٠٥).

(٢) سير أعلام النبلاء، (٣٤٨/١).

(٣) ص (١٢).

(٤) نعم يصح الحديث إلى يحيى أبي عقيل، بمتابعة الثقات له، لكن العلة في حال كثير النواء وتفرده كما بينت، وأشار له شيخ الإسلام.

(٥) الصارم المسلول على شاتم الرسول، (ص ٥٨٢).

(٦) برقم (٦٥١)، ورقم (٧٠٢).

(٧) برقم (٦٩٨).

(٨) برقم (٢٥٨٦).

مسنده[١]، والطبراني في المعجم الكبير[٢]، والكلاباذي في بحر الفوائد[٣]، وابن أبي عاصم في السنة[٤] وابن الأعرابي في معجمه[٥]، والبيهقي في دلائل النبوة[٦]، والعقيلي في الضعفاء الكبير[٧]، والثعلبي في التفسير[٨]، من طرق عن حجاج بن تميم، وأخرجه حرب الكرماني في مسائل حرب[٩] بسنده إلى فرات بن السائب كلاهما ـ حجاج وفرات ـ عن ميمون بن مهران. وفي بعض ألفاظهم اختلاف يسير والمعنى واحد، وأخرجه ابن عدي في الكامل في الضعفاء[١٠]، والذهبي[١١] من طريق أحمد بن محمد اليمامي، عن عمرو بن مخرم البصري، عن يزيد بن زريع، عن خالد الحذاء، عن عكرمة، بلفظ: "يَكُونُ فِي آخِرِ أُمَّتِي نَفَرٌ يُقَالُ لَهُمُ الرَّافِضَةُ، يَنْتَحِلُونَ حُبَّ أَهْلِ بَيْتِي وَهُمْ كَاذِبُونَ، عَلامَةُ كِذْبِهِمْ شَتْمُ أَبِي بَكْرٍ وَعُمَرَ، مَنْ أَدْرَكَهُمْ مِنْكُمْ فَلْيَقْتُلْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ"، كلاهما ـ ميمون وعكرمة ـ عن ابن عباس مرفوعا.

---

(١) برقم (١٠٤٣).
(٢) برقم (١٢٩٩٨).
(٣) (ص١٤٨).
(٤) برقم (٩٨١).
(٥) برقم (١٤٩٩).
(٦) دلائل النبوة، (٦/٥٤٨).
(٧) (١/٢٨٤)، برقم (٣٤٥).
(٨) (٩/٦٧).
(٩) (٣/١١٧٢).
(١٠) (٦/٢٦١)، برقم (١٣١٧).
(١١) ميزان الاعتدال، (٣/٢٨٧)، برقم (٦٤٤٤).

الحكم على الحديث:

حديث ابن عباس روي من ثلاثة طرق:

طريق حجاج بن تميم، والفرات بن السائب، عن ميمون بن مهران، وطريق وعمرو بن مخرم، عن يزيد بن زريع، عن خالد الحذاء عن عكرمة.

فحجاج بن تميم: ضعيف، كما رجح حاله الذهبي فقال: أحاديثه تدل على أنه واه[١]، وابن حجر فقال: ضعيف[٢]، وزاد على كونه ضعيفا قول العقيلي: روى عن ميمون بن مهران أحاديث لا يتابع على شيء منها[٣]، وقد حكم النقاد على طريق الحجاج: فقال أبو نعيم: تفرد به الحجاج عن ميمون[٤]، وقال العقيلي: حجاج لا يتابع على هذا الحديث[٥]، وقال ابن الجوزي: هذا لا يصح عن رسول الله[٦]، وقال البوصيري: هذا إسناد ضعيف؛ لضعف حجاج بن تميم[٧]، وقال الهيثمي[٨]: رواه أبو يعلى، والبزار، والطبراني، ورجاله وثقوا، وفي بعضهم خلاف، وقال الألباني: إسناده ضعيف؛ الحجاج بن تميم ضعيف، وعمران بن زيد وهو التغلبي، كما في التقريب، وسائر رجاله ثقات رجال مسلم[٩].

---

(١) المصدر السابق، (١/٤٦١)، برقم (١٧٢٨).

(٢) تقريب التهذيب، برقم (١١٢٠).

(٣) الضعفاء الكبير، (١/٢٨٤)، برقم (٣٤٥).

(٤) حلية الأولياء، (٤/٩٥).

(٥) الضعفاء الكبير، (١/٢٨٤)، برقم (٣٤٥).

(٦) العلل المتناهية، برقم (٢٥٦).

(٧) إتحاف الخيرة، (٤/ ٢٢٦)، برقم (٣٤٦١).

(٨) مجمع الزوائد، (١٠/٢٢)، برقم (١٦٤٣٣).

(٩) ظلال الجنة، برقم (٩٨١).

وفرات بن السائب، حاله شر من حال حجاج، قال البخاري: تركوه، منكر الحديث(١)، وقال ابن حبان: كان ممن يروي الموضوعات عن الأثبات، ويأتي بالمعضلات عن الثقات؛ لا يجوز الاحتجاج به، ولا الرواية عنه، ولا كتابة حديثه، إلا على سبيل الاختبار(٢)، بل قد ألمح الإمام أحمد لاتهامه بالوضع(٣)، وقال ابن عدي: خاصة أحاديثه عن ميمون بن مهران مناكير(٤)، وقد تابع حجاج، ومن كان هذا حاله فلا يصلح للمتابعة.

وأما طريق عمرو بن مخرم، فهو علته، وأحمد بن محمد بن يونس اليمامي، وكل فيه مقال، قال ابن عدي بعد ذكر هذه الطريق: هذا حديث بهذا الإسناد وخاصة، عن يزيد بن زريع، عن خالد، باطل، لا أعلم يرويه غير عمرو بن مخرم، وعن عمرو أحمد بن محمد اليمامي، وهو ضعيف أيضا؛ فلا أدري أتينا من قبل اليمامي، أو من قبل عمرو بن مخرم(٥)، وقال الذهبي بعد أن ذكر هذه الطريق عن عمرو بن مخرم: انفرد به عنه أحمد بن محمد بن عمر اليمامي، وهو هالك(٦).

وعلى هذا فطريق عمرو بن مخرم لا تصلح للمتابعة لحال كلٍّ من: عمرو بن مخرم، وأحمد بن محمد بن يونس اليمامي؛ حيث يأتيان بالبواطيل، والمنقلبات، والأحاديث المناكير، ولذا قال ابن عدي في حديثهما هذا: باطل، كما تقدم قريبا.

---

(١) التاريخ الكبير، (١٣٠/٧)، برقم (٥٨٣).

(٢) المجروحين، (٢٠٧/٢)، برقم (٨٦٦).

(٣) الكشف الحثيث، (٢٠٨/١)، برقم (٥٨٧).

(٤) الكامل في ضعفاء الرجال، (١٣٦/٧)، برقم (١٥٧٠).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، (٦/ ٢٦١)، برقم (١٣١٧).

(٦) ميزان الاعتدال، (٢٨٧/٣)، برقم (٦٤٤٤).

الشاهد الثالث: حديث فاطمة بنت محمد رضي الله عنها مرفوعا.

ويروى من طرق عنها:

طريق زينب بنت علي رضي الله عنه.

أخرجها أبو يعلي في مسنده[١] بلفظ: "نَظَرَ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ إِلَى عَلِيٍّ فَقَالَ: "هَذَا فِي الْجَنَّةِ، وَإِنَّ مِنْ شِيعَتِهِ قَوْمًا يَعْلَمُونَ الْإِسْلَامَ ثُمَّ يَرْفُضُونَهُ، لَهُمْ نَبَزٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، مَنْ لَقِيَهُمْ فَلْيَقْتُلْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ"، وقال حدثنا أبو سعيد عن ابن إدريس به، ومن طريقه ابن عدي[٢] وابن عساكر[٣]، وقال تعليقا على أبي يعلى، في قوله ابن إدريس، إنما هو أبو إدريس وهو: تليد بن سليمان، وفي لفظه قال: "يعلنون الإسلام يلفظونه"، وابن الأعرابي[٤]، بلفظ: "...من شيعته قوما يضفزون الإسلام ثم يلفظونه ..." الحديث، والآجري[٥]، بلفظ: ".. من شيعته قوما يغطون الإسلام يلفظونه .." الحديث، وقال في سنده عن محمد بن عمرو، و الهاشمي، وهو تصحيف؛ حيث لا يروى هذا الطريق إلا عن محمد بن عمرو الهاشمي، كما رأيته في الطريقين السالفين وكما ستراه فيما سيأتي من طرق، والبغوي في معجم الصحابة بلفظ: ".. من شيعته قوما يلفظون الإسلام لهم ..." الحديث، والخطيب[٦] بلفظ: "... من شيعته قوما يعطون الإسلام يلفظونه ..." الحديث، وابن عساكر، بلفظ: "... من شيعته قوما يلفظون الإسلام لهم نبز ..." الحديث، وبلفظ مختصر إلى قوله: "هذا في

---

(١) (١٢/١١٦)، برقم (٦٧٤٩).

(٢) الكامل في ضعفاء الرجال، (٣/٥٤٥)، برقم (٦٢٥).

(٣) تاريخ دمشق، (٦٩/١٧٥).

(٤) معجم ابن الأعرابي، (٢/٧٦٥)، برقم (١٥٠٤).

(٥) الشريعة، (٥/٢٥١٦).

(٦) موضح أوهام الجمع والتفريق، (١/٥١).

الجنة [١]، وأبو حاتم ابن حبان[٢] بلفظ: "... من شيعته قوما يعطون الإسلام فيلفظونه ..." الحديث، والذهبي بلفظ: "... من شيعته قوما يلفظون الإسلام لهم نبز ..."، وفي موضع آخر بلفظ: "أما إنك يا ابن أبي طالب وشيعتك في الجنة، وسيجيء أقوام ينتحلون حبك، يمرقون من الإسلام، يقال لهم الرافضة: فإن لقيتهم فاقتلهم، فإنهم مشركون"[٣]، جميعهم عن أبي سعيد الأشج، عن تليد بن سليمان، وأخرجه الدارقطني في العلل[٤]، ومن طريقه الخطيب، في موضح أوهام الجمع والتفريق[٥]، بلفظ: "يَا أَبَا الْحَسَنِ أَمَا إِنَّكَ وَشِيعَتَكَ فِي الْجَنَّةِ وَإِنَّ قوما يَزْعمُونَ أَنَّهُمْ يُحِبُّونَكَ يَضْفِرُونَ الإِسْلامَ ثُمَّ يَلْفِظُونَهُ يَمْرُقُونَ مِنْهُ كَمَا يَمْرُقُ السَّهْمُ مِنَ الرَّمِيَّةِ لَهُمْ نَبَزٌ يُقَالُ لَهُمُ الرَّافِضَةُ فَإِنْ أَدْرَكْتَهُمْ فَقَاتِلْهُمْ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ"، من طريق أحمد بن حازم عن سهل بن عامر، عن فضيل بن مرزوق، وفي العلل[٦] أيضا عن محمد بن بكر الأزجي عن أبي الجارود، ثلاثتهم: تليد، وفضيل، وأبو الجارود، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو الهاشمي، عن زينب بنت علي به.

وأخرجه الدارقطني[٧] من طريق أبي الجارود، عن محمد بن عمرو، ومن طريق محمد بن القاسم الأسدي، عن أبي الجارود، عن أبي الجحاف، وأخرج الآجري في الشريعة[٨]، بلفظ: "دَخَلَ عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ عَلَى رَسُولِ اللَّهِ

---

(١) تاريخ دمشق، (١٧٥/٦٩)، و(٣٣٣/٤٢).
(٢) المجروحين، (٢٠٥/١)، برقم (١٦٣).
(٣) ميزان الاعتدال، (٣٥٨/١)، برقم (١٣٣٩)، و(١٨/٢)، برقم (٢٦٣٨).
(٤) (١٨١/١٥).
(٥) (٥١/١).
(٦) (١٧٨/١٥).
(٧) علل الدارقطني، (١٥/ ١٨٠).
(٨) (٢٥١٥/٥).

صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ وَهُوَ جَالِسٌ، فَقَالَ: " أَبْشِرْ أَمَا إِنَّكَ وَشِيعَتَكَ فِي الْجَنَّةِ، أَمَا إِنَّكَ وَشِيعَتَكَ فِي الْجَنَّة، وَإِنَّ قَوْمًا يَجِيئُونَ مِنْ بَعْدِكَ يُصَغِّرُونَ الْإِسْلَامَ، ثُمَّ يَلْفِظُونَهُ، لَهُمْ نُبُزٌ يُقَالُ لَهُمْ: الرَّافِضَةُ، فَإِنْ أَدْرَكْتَهُمْ فَقَاتِلْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ "، من طريق أبي الجارود، عن أبي الجحاف عن عمر بن علي بن الحسين، ثلاثتهم : محمد بن عمرو، وأبو الجحاف، وعمر بن علي، عن زينب بنت علي، عن فاطمة بنت محمد صلى الله عليه وسلم مرفوعا.

الحكم على طرق حديث زينب بنت علي رضي الله عنه:

هذه الطرق لا يحتج بشيء منها، فالطريق الأولى: فيها تليد بن سليمان المحاربي، وهو ضعيف على أقل أحواله كما قال ابن حجر[1]، مع أن هناك من رماه بالكذب[2]، وحديثه هذا له علتان غير ما ذكر من حاله: الأولى: أنه من العجائب التي رويت في أهل البيت، قال ابن حبان: وروى في فضائل أهل البيت عجائب[3]، الثانية: أنه من حديثه الذي رواه عن أبي الجحاف، قال أبو نعيم: من أصحاب أبي الجحاف، روى عنه بالموضوعات[4]؛ لذا قال ابن الجوزي عن الحديث: هذا لا يصح عن رسول الله ﷺ [5]، وقال الذهبي بعد أن ذكر الحديث من هذه الطريق: فهذا آفته تليد، فإنه متهم بالكذب[6]. وقد تابعه صاحب الطريق الثانية أبو الجارود على إخراج الحديث، قال الذهبي عن المتابعة: ورواه أبو الجارود: زياد بن المنذر . وهو ساقط . عن أبي

([1]) تقريب التهذيب، برقم (٧٩٧).

([2]) تاريخ ابن معين رواية الدوري، (٣/٢٨٥ و٤٥٦)، برقم (١٣٥٣)، و(٢٦٧٠).

([3]) المجروحين، (١/٢٠٥)، برقم (١٦٢).

([4]) الضعفاء، (١/٦٨)، برقم (٣٧).

([5]) العلل المتناهية، برقم (٢٥٥).

([6]) ميزان الاعتدال، (٢/ ١٨)، برقم (٢٦٣٨).

الجحاف[١]. وأبو الجارود فيه كلام شديد، اختصره ابن حجر فقال: رافضي، كذبه يحيى بن معين[٢]، وهو أشر الثلاثة الذين رووه عن أبي الجحاف حالا، فهذه متابعة لا فائدة منها، وتابعه أيضا فضيل بن مرزوق، صاحب الطريق الثالثة، قال فيه الذهبي: ثقة، شيعي[٣]، وقال ابن حجر: صدوق، عارف، رمي بالتشيع[٤]، وهذا حاله يصلح للمتابعة؛ ولكن الراوي عنه سهل بن عامر، قال فيه البخاري: منكر الحديث[٥]، وقال أبو حاتم: ضعيف الحديث[٦]، فتكون هذه الطريق ضعيفةً جدا.

وقد تابع محمدَ بن عمرو الهاشمي، كلٌّ من أبي الجحاف، وعمر بن علي بن الحسين، كما في الطريقين الأخيرة، وهما حسنا الحديث في نفسيهما، يصلحان للمتابعة، ولكن روايتهما جاءت من طريق أبي الجارود سالف الذكر، إذ مدار جميع الطرق السالفة على أبي الجارود، وقد بينا حاله وأنه لا يستقيم في نفسه، بل هو متهم، ولا يصلح للمتابعة، ولا أن يُتَابع، ولم يوجد له متابع على هذه الطريق، على ما حصل من اضطراب شديد في الحديث بسببه، أضف لذلك أن أحد الطرق من رواية القاسم بن محمد الأسدي، عن أبي الجارود، وهو قريب من حال أبي الجارود، حيث لخص ابن حجر الأقوال فيه فقال: كذبوه[٧].

طريق أم سلمة عن فاطمة بنت محمد ﷺ مرفوعا .

---

(١) المصدر السابق، (٢/ ١٨)، برقم (٢٦٣٨).

(٢) تقريب التهذيب، برقم (٢١٠١).

(٣) سير أعلام النبلاء، (٧/ ٣٤٢)، الكاشف، (٢/ ١٢٥)، برقم (٤٤٩٢).

(٤) تقريب التهذيب، (ص ٤٤٨)، برقم (٥٤٣٧).

(٥) الكامل في ضعفاء الرجال، (٥١٦/٤)، برقم (٨٥٩).

(٦) الجرح والتعديل، (٢٠٢/٤).

(٧) تقريب التهذيب، برقم (٦٢٢٩).

أخرجها الدارقطني[١] عن محمد بن القاسم الأسدي، عن أبي الجارود، عن أبي الجحاف، عن فاطمة بنت الحسين، عن أم سلمة به، بلفظ: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر إلى علي، فقال: إن هذا في الجنة، وإن من شيعته قوما يلفظون الإسلام، فمن لقيهم فليقتلهم؛ فإنهم مشركون".

الحكم على الطريق:

الحكم على هذه الطريق كالحكم على الطريق السالفة التي جاءت من طريق محمد بن القاسم عن أبي الجارود، وعلة الطريق حال محمد، وأبي الجارود، وقد تقدم الكلام عليهما قريبا.

طريق فاطمة الصغرى عن فاطمة بنت محمد ﷺ مرفوعا .

أخرج هذه الطريق أبو نعيم في طبقات المحدثين بأصبهان[٢]، من طريق عثمان بن غالب، والدارقطني[٣] من طريق غالب بن عثمان، كلاهما عن أبي الجحاف، عن أبي جعفر محمد بن علي بن الحسين، عن فاطمة الصغرى به، بلفظ: "يَا عَلِيُّ، إِنَّ قَوْمًا مِنْ شِيعَتِكَ مِمَّنْ يُحِبُّكَ لَيُصَغِّرُونَ الْإِسْلَامَ، ثُمَّ يَلْفِظُونَهُ، لَهُمْ نَبْزٌ يُعْرَفُونَ بِهِ، يُقَالَ لَهُمُ: الرَّافِضَةُ، فَإِنْ أَدْرَكْتَهُمْ فَاقْتُلْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ"

الحكم على الطريق:

هذا الطريق يرويها أبو نعيم عن عثمان بن غالب، والدارقطني عن غالب بن عثمان، عن أبي الجحاف، عن أبي جعفر، عن فاطمة الصغرى، عن فاطمة الكبرى، مرفوعا، وعلى اختلاف أبي نعيم، والدارقطني، لم أقف للرجلين على

---

(١) علل الدارقطني، (١٥/١٧٩).

(٢) (٢/٧٤)، و(٤/١٢٢).

(٣) علل الدارقطني، (١٥/١٧٩).

ترجمة، وقد قال أبو نعيم: حكي عن ابن عفرة أنه كتبه عن أصحابنا، عن ابن نصر، وذكر أنه لا يسند عثمان غير هذا الحديث[١].

طريق فاطمة بنت الحسين عن فاطمة بنت محمد ﷺ مرفوعا .

أخرج هذه الطريق الدارقطني[٢] عن محمد بن فرات، عن أبي الجارود، عن أبي الجحاف، عن فاطمة بنت الحسين به، بلفظ: "أن رسول الله صلى الله عليه وسلم نظر إلى علي، فقال: إن هذا في الجنة، وإن من شيعته قوما يلفظون الإسلام، فمن لقيهم فليقتلهم؛ فإنهم مشركون".

الحكم على الطريق:

هذا الطريق من رواية أبي الجارود، وقد تقدم بيان حاله قريبا، وأن رواية مثله لا تصح، كما زاد على ذلك في هذا الطريق، حال محمد بن فرات، فهو قريب من حال أبي الجارود، قال البخاري: منكر الحديث[٣]، وقال الدارقطني: ضعيف[٤]، وقال ابن القيسراني: لا شيء في الحديث[٥].

الشاهد الرابع: حديث أم سلمة رضي الله عنها.

وروي عنها من طرق:

طريق أسماء بنت عميس عن أم سلمة رضي الله عنها.

أخرجها ابن أبي عاصم في السنة[٦]، بلفظ: "قَالَتْ: كَانَتْ لَيْلَتِي، وَكَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدِي فَجَاءَتْ إِلَيَّ فَاطِمَةُ مُسَلِّمَةً، فَتَبِعَهَا عَلِيٌّ، فَرَفَعَ

---

(١) طبقات المحدثين بأصبهان، (٢/٧٤).

(٢) علل الدارقطني، (١٥/١٧٩).

(٣) التاريخ الكبير، (١/٢٠٨)، برقم (٦٥٦).

(٤) تهذيب التهذيب، (٣ /٦٧٣).

(٥) ذخيرة الحفاظ، (١/ ٥٤٧)، برقم (٨٦١).

(٦) (٢/٤٧٥)، برقم (٩٨٠).

رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ، فَقَالَ: " أَبْشِرْ يَا عَلِيُّ، أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ فِي الْجَنَّةِ، إِلَّا أَنَّ مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يُحِبُّكَ، قَوْمٌ يَرْفُضُونَ الْإِسْلَامَ، يَلْفِظُونَهُ، يُقَالُ لَهُمُ: الرَّافِضَةُ، فَإِذَا لَقِيتَهُمْ فَجَاهِدْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ ". قُلْتُ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، مَا الْعَلَامَةُ فِيهِمْ؟ قَالَ: "لَا يَشْهَدُونَ جُمُعَةً، وَلَا جَمَاعَةً، وَيَطْعَنُونَ عَلَى السَّلَفِ"، وابن الأعرابي في معجمه[1]، ومن طريقه الخطابي[2]، بلفظ: " .....إِلَّا قَوْمًا يَزْعُمُونَ أَنَّهُمْ يُحِبُّونَكَ، يُضْفَزون الْإِسْلَامَ، ثُمَّ يَلْفِظُونَهُ، ثُمَّ يُضَفِّرُونَهُ، ثُمَّ يَلْفِظُونَهُ ثَلَاثًا، يُقَالُ لَهُمْ: الرَّافِضَةُ إِنْ أَدْرَكْتَهُمْ، فَقَاتِلْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ"... الحديث، وحرب الكرماني[3]، بلفظ: "يا علي، إلا إن ممن يزعم أنت بحبك[4] قوم يضفرون الإسلام، ثم ما يلفظونه، يقال لهم: الرافضة، فإنه أدركتهم فاقتلهم؛ فإنهم مشركون"، قال: قلت: يا رسول الله، فما العلامة فيهم؟ قال: "لا يحضرون جمعة، ولا جماعة، ويطعنون على السلف"، و الدارقطني في العلل[5]، جميعهم من طريق سوار بن مصعب، وأخرجه الدارقطني[6]، عن أبي الجارود، كلاهما ـ سوار وأبو الجارود ـ عن داود بن أبي عوف، عن فاطمة بنت علي، عن فاطمة الكبرى، عن أسماء بنت عميس، عن أم سلمة مرفوعا.

---

(١) (٧٦٤/٢)، برقم (١٥٠٣).
(٢) غريب الحديث، (١٧٧/١).
(٣) مسائل حرب، (١١٧٤/٣).
(٤) هكذا في الكتاب، والعبارة فيها إشكال، ولعل الصواب: آلا إن ممن يزعم حبك.
(٥) علل الدارقطني، (١٨٠/١٥).
(٦) (١٨٢/١٥).

الحكم على الطريق:

هذا الطريق فيه سوار بن مصعب، وهو متروك الحديث، كما قال الإمام أحمد وغيره[١]، وأبو الجارود وهو شر منه كما تقدم قريبا، وقد تابع كل منهما الآخر، ولا يصلحون للمتابعة، ولم أقف لهما على متابع صالح.

طريق فاطمة بنت علي عن أم سلمة، رضي الله عنها.

أخرج هذه الطريق اللالكائي[٢]، من طريق عبد الله بن محمد البغوي[٣]، عن سويد بن سعيد، عن سوار بن مصعب، عن فاطمة بنت علي به، وللالكائي طريق أخرى من طريق البغوي[٤]، وأخرجها أبو طاهر في المخلص[٥]، من طريق ابن منيع، والبغوي، عن محمد بن عبدالواهب، وأخرجه ابن عساكر[٦]، من طريق سويد بن سعيد، ومحمد بن عبد الوهاب، وأخرجه أبو الفتح: محمد بن أحمد ابن أبي الفوارس البغدادي[٧]، من طريق محمد بن عبد الواحد، أربعتهم: محمد بن عبد الواهب، ومحمد بن عبد الوهاب[٨]، وسويد بن سعيد، ومحمد بن عبدالواحد، عن سوار بن مصعب، عن أبي الجحاف، عن محمد بن

---

(١) الجرح والتعديل، (٤/٢٧٢)، والنسائي، في الضعفاء والمتروكون، (١/٥٠)، برقم (٢٥٨)، والدارقطني، في السنن، (١/١٢٨).

(٢) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، (٨/١٥٤٠)، برقم (٢٨٠١).

(٣) عند اللالكائي عبيد الله بن محمد البغوي، وهو خطأ.

(٤) شرح أصول اعتقاد أهل السنة، (٨/١٥٤٠)، برقم (٢٨٠٢).

(٥) المخلصيات، (٣/١٥٤)، برقم (٢٢٠٣).

(٦) تاريخ دمشق، (٤٢/٣٣٤).

(٧) الجزء العاشر من الفوائد المنتقاة، منقول من مكتوب عن مخطوط ولم يطبع، برقم (٣٩).

(٨) هكذا في المطبوع، الأول: عبد الواهب، والثاني: عبد الوهاب، ويغلب على الظن أنهما واحد.

علي، عن فاطمة بنت علي به، بلفظ: " كَانَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ عِنْدِي، فَغَدَتْ إِلَيْهِ فَاطِمَةُ، وَمَعَهَا عَلِيٌّ، فَرَفَعَ رَسُولُ اللَّهِ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ رَأْسَهُ فَقَالَ: " أَبْشِرْ يَا عَلِيُّ، أَنْتَ وَشِيعَتُكَ فِي الْجَنَّةِ؛ إِلَّا مَنْ يَزْعُمُ، وَفِي حَدِيثِ ابْنِ عَبْدِ الْوَاهِبِ: وَإِنَّ لَمَنْ يَزْعُمُ، أَقْوَامٌ يُضَغِّرُونَ الْإِسْلَامَ، ثُمَّ يَلْفِظُونَهُ، ثَلَاثَ مَرَّاتٍ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، لَهُمْ نَبَزٌ، يُقَالُ لَهُمُ: الرَّافِضَةُ، فَإِنْ أَنْتَ أَدْرَكْتَهُمْ فَجَاهِدْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ يُشْرِكُونَ". فَقَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ، فَمَا الْعَلَامَةُ فِيهِمْ؟ قَالَ: "لَا يَشْهَدُونَ جُمُعَةً، وَلَا جَمَاعَةً، يَطْعَنُونَ عَلَى السَّلَفِ"، وبين ألفاظهم اختلاف يسير، وأخرجه الدارقطني(١)، من طريق طعمة بن غيلان عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو، عن فاطمة به.

الحكم على الطريق:

طريق فاطمة بنت علي روي من ثلاثة طرق:

الأول: طريق سويد بن سعيد، عن سوار بن مصعب، عن فاطمة به.

الثاني: طريق سوار بن مصعب، عن أبي الجحاف، عن محمد بن علي، عن فاطمة به.

الثالث: طريق طعمة بن غيلان، وسوار بن مصعب، عن أبي الجحاف، عن محمد بن عمرو، عن فاطمة به.

ومدار الطرق الثلاثة على سوار بن مصعب، وأقل ما يقال فيه: متروك الحديث، كما بينت قريبا، وقد تابعه طعمة بن غيلان، قال أبو حاتم: شيخ(٢)، وقال ابن حجر: مقبول(٣)، ومثله يحتاج لمتابع مثله، أو أقوى منه، لا مثل سوار.

---

(١) علل الدارقطني، (١٥/١٧٩).

(٢) الجرح والتعديل، (٤/٤٩٧).

(٣) تقريب التهذيب، برقم (٣٠١٦).

طريق أبي سعيد الخدري عن أم سلمة، رضي الله عنهما.

أخرجها الآجري[١]، بلفظ: "كَانَتْ لَيْلَتِي مِنَ النَّبِيِّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ، وَكَانَ عِنْدِي؛ فَأَتَتْهُ فَاطِمَةُ، وَتَبِعَهَا عَلِيٌّ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُما، فَقَالَ لَهُ النَّبِيُّ صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَسَلَّمَ: "يَا عَلِيُّ أَنْتَ وَأَصْحَابُكَ فِي الْجَنَّة، وَشِيعَتُكَ فِي الْجَنَّةِ؛ إِلَّا أَنَّهُ مِمَّنْ يَزْعُمُ أَنَّهُ يُحِبُّكَ، أَقْوَامٌ يُصَغِّرُونَ الْإِسْلَامَ، ثُمَّ يَلْفِظُونَهُ، يَقْرَءُونَ الْقُرْآنَ لَا يُجَاوِزُ تَرَاقِيَهُمْ، يُقَالُ لَهُمُ: الرَّافِضَةُ، فَإِنْ أَدْرَكْتَهُمْ فَجَاهِدْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ"، قَالَ: يَا رَسُولَ اللَّهِ مَا الْعَلَامَةُ فِيهِمْ؟، قَالَ: "لَا يَشْهَدُونَ جُمُعَةً، وَلَا جَمَاعَةً، وَيَطْعَنُونَ عَلَى السَّلَفِ الْأَوَّلِ"، والطبراني[٢] وقال: يضفزون، بدل يصغرون، وزاد بعد تراقيهم لهم نبز، وأبو بكر الخطيب[٣]، وقال: يضفزون الإسلام بألسنتهم، وقال بعد تراقيهم: لَهُمْ نَبَزٌ يُسَمَّوْنَ الرَّافِضَةَ، فَإِذَا لَقِيتَهُمْ، وقال: يتركون الجمعة، جميعهم من طريق الفضل بن غانم، عن سوار بن مصعب، عن عطية العوفي، عن أبي سعيد الخدري رضي الله عنه، به.

الحكم على الطريق:

هذه الطريق فيها سوار بن مصعب، وأقل ما يقال فيه: متروك، كما بينت قريبا، وزاد على حاله قول أبي عبد الله الحاكم: روى عن الأعمش، وابن خالد المناكير، وعن عطية الموضوعات[٤]، وفيه الفضل بن غانم، ليس بالقوي، كما قال الدارقطني[٥]، وقال الهيثمي[٦] عن طريق الطبراني: فيه الفضل بن غانم،

---

(١) الشريعة، (٥/٢٥١٤).

(٢) المعجم الأوسط، (٦/٣٥٤)، برقم (٦٦٠٥).

(٣) تاريخ بغداد وذيوله، (١٢/ ٣٥٣)، برقم (٦٧٩٠).

(٤) لسان الميزان، (٣/١٢٩) برقم (٤٤٨).

(٥) علل الدارقطني، (٣/١٠٧).

(٦) مجمع الزوائد، برقم (١٦٤٣١).

وهو ضعيف. قلت: وكيف لم يذكر حال سوار بن مصعب، وهو شر من الفضل بن غانم، وقال السيوطي[١] عن طريق الخطيب البغدادي: سوار متروك. قلت: من كان هذا حالهم فلا يحتج بحديثهم.

الشاهد الخامس: حديث عبد الله بن عمر رضي الله عنهما.

أخرجه الآجري[٢] بلفظ: "يَا عَلِيُّ، أَنْتَ فِي الْجَنَّةِ ثَلَاثًا قَالَهَا، وَسَيَأْتِي مِنْ بَعْدِي قَوْمٌ لَهُمْ نُبُزٌ، يُقَالُ لَهُمُ: الرَّافِضَةُ، فَإِذَا لَقِيتَهُمْ فَاقْتُلْهُمْ؛ فَإِنَّهُمْ مُشْرِكُونَ"، قَالَ: وَمَا عَلَامَتُهُمْ يَا رَسُولَ اللَّهِ؟ قَالَ: "لَا يَرَوْنَ جُمُعَةً، وَلَا جَمَاعَةً، يَشْتُمُونَ أَبَا بَكْرٍ وَعُمَرَ"، والخطيب[٣] وابن عساكر بلفظ مختصر: "يا علي أنت في الجنة"، ثلاثا فقط، وابن عساكر بلفظ قال: "سيكون قوم لهم"، وقال: "يسبون، بدل يشتمون"[٤]، من طرق عن محمد بن معاوية، وأخرجه الثعلبي[٥]، عن أبي العوام: أحمد بن يزيد الديباجي، بلفظ: قال: قال رسول الله ﷺ لعليّ: "يا علي أنت في الجنّة، وشيعتك في الجنّة، وسيجيء بعدي قوم يدّعون ولايتك، لهم لقب يقال له: الرافضة، فإن أدركتهم فاقتلوهم؛ فإنّهم مشركون"، قال: يا رسول الله ما علامتهم؟ قال: "يا علي إنّهم ليست لهم جمعة، ولا جماعة، يسبّون أبا بكر، وعمر"، كلاهما - محمد بن معاوية، وأبو العوام - عن يحيى بن سابق المديني، وعند ابن عساكر المدني، عن زيد بن أسلم، عن أبيه، عن عبد الله بن عمر مرفوعا.

---

(١) اللآلئ المصنوعة، (٣٤٦/١).

(٢) الشريعة، (٢٥١٣/٥).

(٣) تاريخ بغداد، (٣٩/١٨)، برقم (٥٥٥).

(٤) تاريخ دمشق، (٣٣٥/٤٢).

(٥) الكشف والبيان عن تفسير القران، (٦٧/٩).

الحكم على الطريق:

مدار الطريقين في حديث ابن عمر رضي الله عنهما، على يحيى بن سابق المديني، قال أبو حاتم: ليس بقوي، وقال أبو زرعة: لين[١]، وقال الدارقطني: متروك[٢]، ولم أقف له على متابع، ومن كان هذا حاله فيكون حديثه ضعف، أو أشد؛ ويزيد على حال يحيى بن سابق في الطريق الأولى حال محمد بن معاوية الراوي عنه، وفيه كلام كثير للنقاد اختصره الحافظ ابن حجر بقوله: متروك؛ مع معرفته لأنه كان يتلقن، وقد أطلق عليه ابن معين الكذب[٣]، وفي الطريق الثانية عند الثعلبي من لم أعثر على ترجمة لهم. قال محمد ثناء الله المظهري عن الحديث: في إسناده نظر[٤].

الشاهد السادس: حديث معاذ بن جبل رضي الله عنه.

أخرجه ابن عساكر[٥] بسنده من طريق هشام بن عمار، عن الوليد بن مسلم، عن ثور بن يزيد، عن خالد بن معدان، وأخرجه الثعلبي[٦]، وابن مردويه[٧]، كلٌّ بسنده من طريق محمد بن زهير، عن محمد بن المهتدي، عن حنظلة السدوسي، وعند الثعلبي: من طريق الدوري، ثم حنظلة، والدوري، عن البراء بن عازب، كلاهما ـ خالد، والبراء ـ عن معاذ بن جبل ﷺ مرفوعا، بلفظ: كنت مع رسول الله ﷺ في منزل أيوب الأنصاري، قال: فتلا رسول الله ﷺ ﴿يَوْمَ يُنفَخُ

---

(١) الجرح والتعديل، (٩/١٥٣).

(٢) لسان الميزان، (٦/٢٥٦)، برقم (٩٠٣).

(٣) تقريب التهذيب، برقم (٦٣١٠).

(٤) تفسير المظهري، (٩ / ٣٨).

(٥) تاريخ دمشق، (٣٢/٣٨٣)، برقم (٣٥٤٧).

(٦) الكشف والبيان عن تفسير القرآن، (١٠/ ١١٥).

(٧) تخريج أحاديث الكشاف، (٤/ ١٤٤).

فِى ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا ﴿١٨﴾ ﴾[1]، فرأيت رسول الله ﷺ قد تغرغرت يعني: عينيه، فقلت: يا رسول الله ما تفسير هذه الآية ﴿ يَوْمَ يُنفَخُ فِى ٱلصُّورِ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا ﴿١٨﴾ ﴾ ؟ فبكى حتى غشي عليه، ثم أفاق فإذا هو ينتفض، ويفيض عرقا، ثم قلت: يا رسول الله ما قوله ﴿ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا ﴾ قال: يا معاذ لقد سألتني عن أمر عظيم، وبكى حتى ظننت أني قد أسأت إلى النبي ﷺ، ثم أقبل علي، فقال: يا معاذ هل تدري عمَّ سألت؟ قلت: أخبرني يا رسول الله عن قوله ﴿ فَتَأْتُونَ أَفْوَاجًا ﴾ قال: إنك أول من سألني عنها؛ إذا كان يوم القيامة تجزأ أمتي عشرة أجزاء، يحشرون على عشرة أفواج،...............) الحديث، ثم عدد الأصناف العشرة، وفيه....قلت: يا رسول الله فما الصنف الذين يحشرون على صورة الحمير؟ قال: صنف من هذه الأمة يسمون الرافضة، قلت: يا رسول الله فما علامتهم؟ قال: إنهم مشركون، ينتحلون حبنا، ويتبرأون من أبي بكر وعمر، ويشتمونهما، لهم نبز، لا يرون جمعة، ولا جماعة، أولئك في النار شر مكانا، .....) والحديث طويل، هذا لفظ ابن عساكر، والثعلبي نحوه.

الحكم على الحديث:

هذا الطريق لا يحتج به، ويعل بالانقطاع بين خالد بن معدان، ومعاذ بن جبل، قال ابن أبي حاتم: خالد بن معدان، عن معاذ بن جبل مرسل، لم يسمع منه، وربما كان بينهما اثنان[2]، ويعل أيضا بحال هشام بن عمار، قال ابن حجر: صدوق، مقرئ، كبر فصار يتلقن، فحديثه القديم أصح، وقد سمع من معروف الخياط، لكنْ معروف ليس بثقة[3]. ولم نعرف هذا الحديث من حديثه القديم أم

---

(١) سورة النبأ: آية (١٨).

(٢) المراسيل لابن أبي حاتم، (ص٥٢)، برقم (١٨٤).

(٣) تقريب التهذيب، برقم (٧٣٠٣).

لا، ولم أقف على متابع لهذا الطريق، قال ابن عساكر: هذا حديث منكر، وفي إسناده غير واحد من المجهولين[١]، والطريق الثانية فيها حنظلة السدوسي: قال الإمام أحمد وغيره: ضعيف، وقال: ذاك منكر الحديث، يحدث بأعاجيب[٢]، قال الألباني عن إسناد الطريق الثانية: واه، وقال ابن حجر[٣]، والألباني[٤]عن الحديث عموما: موضوع.

خلاصة القول على الحديث:

حاولت في هذه الخلاصة جمع أقوال من قبلوا الحديث، أو قبلوا بعض طرقه، أو أسانيده، ومن لم يقبل الحديث، إما للضعف، أو الوضع الظاهر على الحديث، أو على بعض طرقه، أو أسانيده، وهم كما يلي:

من قَبِل الحديث:

قال الهيثمي عن حديث ابن عباس رضي الله عنه الذي من طريق عمران التغلبي، والذي أخرجه الطبراني في الكبير: إسناده حسن[٥].

قال الملا علي القاري عن الحديث: رواه البيهقي من طرق كلها ضعيفة؛ إلا أنها يتقوى بعضها ببعض، ويعضدها ما رواه البزار، وأورد الحديث بلفظ آخر[٦]. دون ذكر راويه.

---

(١) مختصر تاريخ دمشق، (١٤/ ١٠)، وهو غير موجود في الأصل المطبوع.

(٢) الضعفاء الكبير، (١/ ٢٨٩)، برقم (٣٥٤).

(٣) لسان الميزان، (٧/ ١٤٢).

(٤) (٢/٣٩٠).

(٥) مجمع الزوائد، (١٠/٢٢).

(٦) شرح الشفا، (١/٦٩٥).

من لم يَقْبَل الحديث:

أورد ابن حبان في المجروحين حديث فاطمة، في ترجمة تليد في الأحاديث المنتقدة عليه[١].

وأورده ابن عدي في الكامل في ضعفاء الرجال، في ترجمة أبي الجحاف في الأحاديث المنتقدة عليه، وذكر فيه ثلاث علل هي: حال أبي الجحاف، وأبي الجارود، وتليد، وأورد أيضا حديث ابن عباس، الذي من طريق عمران التغلبي في ترجمته في الأحاديث المنتقدة عليه، وأورد حديث ابن عباس الذي من طريق عكرمة في ترجمة عمرو بن مخرم البصري، ثم قال: وهذا حديث بهذا الإسناد وخاصة عن يزيد بن زريع، عن خالد باطل؛ لا أعلم يرويه غير عمرو بن مخرم، وعن عمرو، أحمد بن محمد اليمامي، وهو ضعيف أيضا؛ فلا أدري أتينا من قبل اليمامي، أو من قبل عمرو بن مخرم[٢].

قال أبو نعيم الأصبهاني بعد أن أورد الحديث: وفي نظائر هذا، غير أنا لا نحتج بمثلها[٣].

قال الدارقطني في الحديث: والحديث شديد الاضطراب[٤].

وشكك البيهقي في صحة الحديث حيث قال: باب ما جاء في إخباره بظهور الروافض، والقدرية؛ إن صح الحديث، ثم أورد حديث علي، والحسن، من طريق كثير النواء، ثم قال: تفرد به النواء، وكان من الشيعة، وروي من وجه

---

(١) المجروحين، (١/٢٠٥).

(٢) انظر الكامل في ضعفاء الرجال، (٣/٥٤٥)، و(٦/١٦٥)، و(٦/٢٦١).

(٣) الإمامة والرد على الرافضة، (ص٢٤١).

(٤) العلل، (١٥/١٨٠).

آخر ضعيف، ثم أورد حديث ابن عباس، وقال: روي في معناه من أوجه كلها ضعيفة[١].

وضعف ابن القيسراني[٢] حديث فاطمة؛ لضعف أبي الجحاف، وضعف حديث علي؛ لضعف أبي جناب، وضعف حديث الحسن؛ لضعف يحيى أبي عقيل، وضعف حديث ابن عباس؛ لحال عمران التغلبي، قال فيه: ليس يحتج بحديثه. وقال البغوي عن إسناد حديث علي من طريق أبي جناب، عن أبي سليمان، عن علي: فيه نظر.

وقال ابن الجوزي[٣] عن حديث علي من طريق كثير النواء: لا يصح؛ وأعله بحال يحيى بن المتوكل، وكثير النواء، وقال عن حديث ابن عباس: فيه عمران، لا يحتج بحديثه، وقال في موضع آخر: لا يصح، وقال عن حديث علي الذي من طريق الشعبي: فيه سوار، وأشار إلى تضعيفه، ونقل عن أحمد، ويحيى، والنسائي أنهم قالوا: متروك، وقال عن حديث فاطمة: لا يصح؛ وأعله بتليد، ونقل عن ابن معين أنه قال فيه: كذاب، وقال عن حديث أم سلمة الذي من طريق أبي سعيد الخدري: هذا لا يصح؛ وأعله بعطية، وسوار، والفضل بن غانم.

وأشار الهيثمي لضعف الحديث بذكر حال بعض الرواة فيه: فضعف حديث أم سلمة؛ لحال الفضل بن غانم، وضعف حديث فاطمة؛ لعدم سماع زينب بنت علي منها، وضعف حديث ابن عباس؛ للخلاف في توثيق بعض رواته، وضعف حديث علي؛ لحال كثير النواء[٤].

---

(١) انظر دلائل النبوة، (٦/٥٤٧)، و(٥٤٨).

(٢) ذخيرة الحفاظ، (١/٤٧٤)، و(١/٥٠٣)، و(٥/٢٧٨٨)، و(٥/٢٧٩٨).

(٣) العلل المتناهية، (١/١٥٧)، و(١/١٥٨)، و(١/١٦٠)، و(١/١٥٩).

(٤) مجمع الزوائد، (١٠/٢٢).

وقال البوصيري عن حديث ابن عباس: هذا إسناد ضعيف؛ لضعف حجاج بن تميم[١].

وقال الذهبي بعد أن أورد حديث علي من طريق كثير النواء: كثير ضعيف تفرد به[٢]، وأورد حديث فاطمة من طريق تليد، وأنه من مناكيره، وقال في موضع آخر عن هذه الطريق: آفته تليد؛ فإنه متهم بالكذب، وقال عن حديث فاطمة من طريق أبي الجارود، فيه أبو الجارود ساقط، وقال عن حديث ابن عباس: فيه حجاج، وهو واه، وقال عن حديث ابن عباس من طريق عكرمة: انفرد به عنه أحمد بن محمد بن عمر اليمامي، وهو هالك[٣].

وقال السيوطي عن حديث علي من طريق الشعبي: موضوع، سوار ليس بثقة، وجميعٌ كذاب يضع، وقال عن حديث أم سلمة الذي من طريق أبي سعيد الخدري: فيه سوار متروك[٤].

وقال الصالحي عن حديث علي: روي من طرق كلها ضعيفة[٥].

وقال الشوكاني عن حديث علي: في إسناده جميع بن عمر البصري، وهو وضاع، وقال عن حديث أم سلمة: في إسناده سوار بن مصعب، وهو متروك[٦].

قال الألباني عن حديث علي: إسناده ضعيف، وعن حديث فاطمة: إسناده ضعيف جدا، وعن حديث ابن عباس: إسناده ضعيف[٧]، وقال عن حديث علي

---

(١) إتحاف الخيرة المهرة، (٤/٢٢٦).

(٢) سير أعلام النبلاء، (٢/٢٣٩)، وتاريخ الإسلام، (١/٤٠٦).

(٣) انظر ميزان الاعتدال، (١/٣٥٨)، و(٢/١٨)، و(٣/٢٨٧).

(٤) اللآلئ المصنوعة في الاحاديث الموضوعة، (١/٣٤٦).

(٥) سبل الهدى والرشاد، (١٠/ ١٥٨).

(٦) الفوائد المجموعة، (١/٣٨٠)، و(٣٨١).

(٧) أنظر ظلال الجنة الأحاديث، برقم (٩٧٩)، و(٩٨٠)، و(٩٨١).

عموما: موضوع، وقال في موضع آخر عن حديث علي من طريق أبي جناب: إسناده ضعيف جدا؛ آفته أبو جناب الكلبي، أو من فوقه، وقال عن حديث ابن عباس: ضعيف؛ لضعف عمران التغلبي، والحجاج بن تميم. وعموم رأي الألباني في الحديث قال: لم تطمئن النفس لتقوية الحديث بمجموعها، وقد أشار البيهقي إلى ذلك في الباب الذي عقده لها: إن صح الحديث[1].

الحكم الختامي للحديث:

بعد هذا التقصي لطرق هذا الحديث، تقرر عندي أن الحديث لا يصح استقلالا بحاله، ولا بمتابعاته، ولا بشهادة الأحاديث لبعضها، بل هو في مرتبة الضعيف، وذلك للأسباب التالية:

١-جميع الأحاديث عن الصحابة السبعة؛ إذا نظرنا لكل حديث لم نستطع بعد النظر في طرقه وحال رجالها أن نحكم له بالقبول، بل يكون من الضعيف على أقل الأحوال كما بينته عند دراسة كل حديث.

٢- قمت بعد هذا بالبحث عن المتابعات للطرق المعلولة؛ كي تترقى، فكان بعض الأحاديث لا متابعات له، وبعض له متابعات غير صالحة.

٣- نظرت في الأحاديث السبعة مجتمعة؛ لعل بعضها يشهد لبعض، فيحسن الحديث بمجموع طرقه، فوجدتها تشهد لبعضها؛ ولكن في إثبات الضعف، لا إثبات الصحة، ولا الحُسن، وعند أهل الفن أن كثرة ورود الحديث بالطرق الواهية يؤكد ضعفه، وهو الذي حصل هنا، فكلما جاء طريق أثبت ضعف الطريق الذي قبله.

٤- يشرح الصدر لما توصلت إليه ذهاب كثير من العلماء لتضعيف

---

(1) سلسلة الأحاديث الضعيفة، (١٢/ ١٨٦)، برقم (٥٥٩٠)، و(١٣/ ٥٦٨)، و(٥٧٢/١٣)، برقم (٦٢٦٧).

الحديث، ولم أقف على من قبله سوى الهيثمي، والملا علي القاري، وفيما قالا نظر.

٥- الاضطراب الشديد في متن الحديث وألفاظه.

وفي الختام أسال الله تعالى الإخلاص والصواب في القول والعمل والله أعلم.

الخاتمة

الحمد لله والصلاة والسلام على رسول الله وبعد،،،

بعد البحث في هذا الحديث المتعلق بالرافضة يظهر لي من النتائج ما يلي:

١- ضعف الحديث وعدم قبوله.

٢- أن مدار طرق جميع الأحاديث على عدد من الضعفاء، بل من اتهم بالكذب والوضع.

٣- الاضطراب الشديد في الحديث سندا ومتنا؛ وذلك بسبب رواته الضعفاء، أو من اتهم بالكذب، وهو مما يدل على ضعفه.

٤- الحذر من الأخطاء في الأسماء؛ التي تحيل الأسانيد من ضعيفة إلى صحيحة، أو العكس، كما حصل في أبي ادريس حيث ذكره . خطأً . أبو يعلى وقال ابن إدريس، ولذا ألف العلماء كثيرا من الكتب في توضيح المتشابه.

٥- أن صناعة الحديث عند العلماء واحدة؛ حيث ذهب جل العلماء قديما وحديث لتضعيف هذا الحديث.

وفي الختام أوصي بما يلي:

١- الاهتمام ببيان الحق في أمر الشيعة لأهل السنة أولا؛ حتى لا يغتروا بباطلهم، ثم لأهل التشيع؛ حتى يعودوا للحق.

٢- الاهتمام ببناء الردود على أهل البدع على ما صح من الآثار لا ضعيفها؛ كوننا أهل الحق، ولكي لا يخلط حقنا بالباطل، فيشنع علينا أهل البدع.

٣- جمع الأحاديث التي تذكر أهل البدع، ثم معرفة المقبول منها والمردود عند أهل الفن.

٤- وجود ردود جيدة تهتم ببيان الحق للشيعة، وتكون مكتوبة بلغة العصر، وفيها الرد على ما استحدث عنهم في هذا الزمان.

وفي الختام أسأل الله أن يكتب لنا التوفيق والهدية لسبيل الرشاد.

ثبت المصادر والمراجع

١)إتحاف الخيرة المهرة بزوائد المسانيد العشرة، أحمد بن أبي بكر البوصيري (ت:٨٤٠هـ)، المحقق: دار المشكاة، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الأولى،١٤٢٠هـ-١٩٩٩م.

٢)إتحاف المهرة بالفوائد المبتكرة من أطراف العشرة، ابن حجر العسقلاني، (ت:٨٥٢هـ)، المحقق: مركز خدمة السنة والسيرة، الناشر: مجمع الملك فهد، ومركز خدمة السنة، المدينة، الطبعة: الأولى، ١٤١٥هـ-١٩٩٤م.

٣)الإرشاد في معرفة علماء الحديث، لأبي يعلى الخليلي، (ت:٤٤٦هـ)، المحقق: د. محمد سعيد عمر إدريس، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤٠٩هـ.

٤)أصول مذهب الشيعة الإمامية الإثني عشرية - عرض ونقد -المؤلف: ناصر بن عبد الله بن علي القفاري، الناشر: بدون، الطبعة: الأولى، ١٤١٤ هـ.

٥)أطراف المسند المعتلي بأطراف المسند الحنبلي، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، الناشر: دار ابن كثير - دمشق، دار الكلم الطيب، بيروت.

٦)الإمامة والرد على الرافضة، لأبي نعيم الأصبهاني، (ت:٤٣٠هـ)، المحقق: د. علي الفقيهي، الناشر: مكتبة العلوم والحكم، المدينة، السعودية، الطبعة: الثالثة، ١٤١٥هـ - ١٩٩٤م.

٧)البداية والنهاية، المؤلف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير الدمشقي، (ت:٧٧٤هـ)، المحقق: علي شيري، الناشر: دار إحياء التراث العربي، الطبعة: الأولى ١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م.

٨)تاريخ ابن معين (رواية الدوري)، ليحيى بن معين، (ت:٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد نور سيف، الناشر: مركز البحث العلمي، مكة المكرمة، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ – ١٩٧٩م.

٩)تاريخ ابن معين (رواية عثمان الدارمي)، لأبي زكريا يحيى بن معين، (ت:٢٣٣هـ)، المحقق: د. أحمد محمد نور سيف، الناشر: دار المأمون للتراث – دمشق.

١٠)تاريخ الطبري، لمحمد بن جرير، أبو جعفر الطبري (ت:٣١٠هـ)، الناشر: دار التراث، بيروت، الطبعة: الثانية – ١٣٨٧ هـ.

١١)التاريخ الكبير، السفر الثالث، لأبي بكر بن أبي خيثمة، (ت:٢٧٩هـ)، المحقق: صلاح بن فتحي، الناشر: الفاروق الحديثة، القاهرة، الطبعة: الأولى، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦م.

١٢)التاريخ الكبير، لمحمد بن إسماعيل البخاري، أبو عبد الله (ت:٢٥٦هـ)، الطبعة: دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد، الدكن، طبع تحت مراقبة: محمد عبد المعيد خان.

١٣)تاريخ بغداد، للخطيب البغدادي، (ت:٤٦٣هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، المحقق: مصطفى عبد القادر عطا، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٤)تاريخ دمشق، لأبي القاسم علي بن الحسن بن هبة الله، ابن عساكر (ت:٥٧١هـ)، المحقق: عمرو بن غرامة العمروي، الناشر: دار الفكر، ١٤١٥ هـ – ١٩٩٥ م.

١٥)تالي تلخيص المتشابه، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)، المحقق: مشهور بن حسن آل سلمان، الناشر: دار الصميعي، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ.

١٦)تعريف أهل التقديس بمراتب الموصوفين بالتدليس، لابن حجر العسقلاني (ت:٨٥٢هـ)، المحقق: عاصم القريوتي، مكتبة المنار، عمان، طبعة (١)، ١٤٠٣هـ.

١٧)تقريب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت:٨٥٢هـ)، المحقق: محمد عوامة، الناشر: دار الرشيد، سوريا، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ – ١٩٨٦م.

١٨)تلخيص المتشابه في الرسم، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت:٤٦٣هـ)، تحقيق: سُكينة الشهابي، الناشر: طلاس للدراسات والنشر، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٩٨٥م.

١٩)تلخيص كتاب الموضوعات، لشمس الدين أبو عبد الله الذهبي، (ت:٧٤٨هـ)، المحقق: ياسر بن إبراهيم، الناشر: مكتبة الرشد، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٩هـ – ١٩٩٨م.

٢٠)تنزيه الشريعة المرفوعة، علي ابن عراق الكناني (ت:٩٦٣هـ)، المحقق: عبد الوهاب عبد اللطيف، عبد الله الغماري، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٩هـ

٢١)تهذيب التهذيب، لأبي الفضل أحمد بن علي بن حجر العسقلاني، (ت:٨٥٢هـ)، الناشر: مطبعة دائرة المعارف النظامية، الهند، الطبعة: الطبعة الأولى، ١٣٢٦هـ.

٢٢)تهذيب الكمال في أسماء الرجال، لأبي الحجاج، جمال الدين المزي، (ت:٧٤٢هـ)، المحقق: د. بشار عواد، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ– ١٩٨٠م.

٢٣)تهذيب اللغة، لمحمد بن أحمد بن الأزهري الهروي، (ت:٣٧٠هـ)، المحقق: محمد عوض مرعب، الناشر: دار إحياء التراث العربي،

بيروت، الطبعة: الأولى، ٢٠٠١م.
٢٤)الثقات، لمحمد بن حبان، البُستي (ت:٣٥٤هـ)، مراقبة: د. محمد عبد المعيد خان، الناشر: دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، الطبعة: الأولى، ١٣٩٣ هـ - ١٩٧٣م.
٢٥)الجامع في العلل، لأحمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ)، رواية: المروذي وغيره، المحقق: د. وصى الله عباس، الناشر: الدار السلفية، بومباى، الهند، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ- ١٩٨٨م.
٢٦)الجرح والتعديل، لابن أبي حاتم (ت٣٢٧هـ)، الناشر: طبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، بحيدر آباد، الهند، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٢٧١هـ، ١٩٥٢م.
٢٧)حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني (ت:٤٣٠هـ)، الناشر: السعادة، بجوار محافظة مصر، ١٣٩٤هـ - ١٩٧٤م.
٢٨)خلاصة تذهيب تهذيب الكمال، لأحمد الخزرجي (ت:بعد٩٢٣هـ)، المحقق: أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، دار البشائر، حلب، بيروت، الطبعة: الخامسة، ١٤١٦ هـ.
٢٩)دلائل النبوة، لأحمد بن الحسين، أبو بكر البيهقي (ت:٤٥٨هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ.
٣٠)ذخيرة الحفاظ، لأبي الفضل محمد بن طاهر، ابن القيسراني (ت:٥٠٧هـ)، المحقق: د. عبد الرحمن الفريوائي، الناشر: دار السلف، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ-١٩٩٦م.
٣١)الرسالة الوافية لمذهب أهل السنة، لأبي عمرو الداني (ت:٤٤٤هـ)، المحقق: دغش بن شبيب العجمي، الناشر: دار الإمام أحمد، الكويت،

الطبعة: الأولى ١٤٢١ هـ -٢٠٠٠م.
٣٢)الرياض النضرة في مناقب العشرة، لأبي العباس، أحمد بن عبد الله بن محمد، محب الدين الطبري (ت:٦٩٤هـ)، الناشر: دار الكتب العلمية، الطبعة: الثانية.
٣٣)سؤالات ابن الجنيد، لأبي زكريا يحيى بن معين، (ت:٢٣٣هـ)، المحقق: أحمد محمد نور سيف، دار النشر: مكتبة الدار، المدينة المنورة، الطبعة: الأولى، ١٤٠٨هـ-١٩٨٨م.
٣٤)سبل الهدى والرشاد، لمحمد بن يوسف الصالحي، (ت:٩٤٢هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، الناشر: دار الكتب العلمية بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٤هـ
٣٥)سلسلة الأحاديث الضعيفة والموضوعة، محمد ناصر الدين الألباني (ت:١٤٢٠هـ)، دار النشر: دار المعارف، الرياض، السعودية، الطبعة: الأولى، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.
٣٦)السنة، لأبي بكر بن أبي عاصم الشيباني (ت:٢٨٧هـ)، المحقق: محمد ناصر الدين الألباني، الناشر: المكتب الإسلامي، بيروت الطبعة: الأولى، ١٤٠٠هـ.
٣٧)السنة، لأبي عبد الله أحمد بن محمد بن حنبل، (ت:٢٤١هـ)، المحقق: د. محمد سعيد القحطاني، الناشر: دار ابن القيم، الدمام، الطبعة: الأولى، ١٤٠٦هـ.
٣٨)السنن الواردة في الفتن، لعثمان بن سعيد أبو عمرو الداني، (ت:٤٤٤هـ)، المحقق: د. رضاء الله بن محمد إدريس، الناشر: دار العاصمة، الرياض، الطبعة: الأولى، ١٤١٦هـ.
٣٩)سير أعلام النبلاء، لشمس الدين أبو عبد الله محمد بن أحمد الذهبي

(ت:٧٤٨هـ)، المحقق: شعيب الأرناؤوط، الناشر: مؤسسة الرسالة، الطبعة: الثالثة، ١٤٠٥هـ-١٩٨٥ م.

٤٠)شرح أصول اعتقاد أهل السنة والجماعة، لأبي القاسم هبة الله اللالكائي (ت:٤١٨هـ)، تحقيق: أحمد بن سعد، الناشر: دار طيبة، السعودية، الطبعة: الثامنة، ١٤٢٣هـ-٢٠٠٣م.

٤١)الشريعة، لأبي بكر محمد بن الحسين الآجري، (ت:٣٦٠هـ)، المحقق: د.عبد الله بن عمر الدميجي، الناشر: دار الوطن، الرياض، الطبعة: الثانية، ١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م.

٤٢)الصارم المسلول على شاتم الرسول، لأبي العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية، (ت:٧٢٨هـ)، المحقق: محمد محي الدين عبد الحميد، الناشر: الحرس الوطني، السعودية.

٤٣)الصحاح، لأبي نصر إسماعيل بن حماد الجوهري، (ت:٣٩٣هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور عطار، دار العلم للملايين، بيروت، الطبعة: الرابعة، ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧م.

٤٤)الضعفاء الكبير، لأبي جعفر محمد العقيلي، (ت:٣٢٢هـ)، المحقق: عبد المعطي أمين قلعجي، الناشر: دار المكتبة العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

٤٥)الضعفاء والمتروكون، لأبي عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت:٣٠٣هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٤٦)الضعفاء، لأبي نعيم أحمد بن عبد الله الأصبهاني، (ت:٤٣٠هـ)، المحقق: فاروق حمادة، الناشر: دار الثقافة، الدار البيضاء، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ- ١٩٨٤م.

٤٧)طبقات المحدثين بأصبهان، لأبي الشيخ الأصبهاني، (ت:٣٦٩هـ)، المحقق: عبد الغفور البلوشي، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الثانية، ١٤١٢هـ- ١٩٩٢م.

٤٨)العلل المتناهية، لأبي الفرج بن الجوزي، (ت:٥٩٧هـ)، المحقق: إرشاد الحق الأثري، الناشر: إدارة العلوم الأثرية، فيصل آباد، باكستان، الطبعة: الثانية، ١٤٠١هـ-١٩٨١م.

٤٩)العلل الواردة في الأحاديث النبوية، لأبي الحسن الدارقطني، (ت:٣٨٥هـ)، المحقق محفوظ الرحمن السلفي، دار طيبة، الرياض، الطبعة: (١) ١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م، والمجلدات من ١٢، إلى ١٥، علق عليه: محمد الدباسي، دار ابن الجوزي، الدمام، الطبعة: (١)، ١٤٢٧هـ.

٥٠)غريب الحديث، لأبي سليمان الخطابي (ت:٣٨٨هـ)، المحقق: عبد الكريم الغرباوي، وخرج أحاديثه: عبد القيوم عبد رب النبي، دار الفكر، الطبعة: ١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م.

٥١)فتح الباري شرح البخاري، لابن حجر العسقلاني، دار المعرفة، بيروت، ١٣٧٩هـ، ترقيم محمد عبد الباقي، طبعة محب الدين الخطيب، مع تعليقات عبدالعزيز بن باز.

٥٢)فضائل الصحابة، لإمام: أحمد بن محمد بن حنبل (ت:٢٤١هـ)، المحقق: د. وصي الله محمد عباس، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٣هـ-١٩٨٣م.

٥٣)الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة، لمحمد بن علي الشوكاني (ت:١٢٥٠هـ)، المحقق: عبد الرحمن بن يحي المعلمي، الناشر: دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان.

٥٤)الكاشف في معرفة من له رواية في الكتب الستة، لشمس الدين الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، المحقق: محمد عوامة، دار القبلة، مؤسسة علوم القرآن، جدة، الطبعة: (١)، ١٤١٣ هـ

٥٥)الكامل في ضعفاء الرجال، لأبي أحمد بن عدي الجرجاني (ت:٣٦٥هـ)، المحقق: عادل عبدالموجود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٤١٨هـ-١٩٩٧م.

٥٦)كتاب العين، لأبي عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي، (ت:١٧٠هـ)، المحقق: د.مهدي المخزومي، د إبراهيم السامرائي، الناشر: دار ومكتبة الهلال.

٥٧)الكواكب النيرات في معرفة من الرواة الثقات، لبركات بن أحمد بن محمد الخطيب، ابن الكيال (ت:٩٢٩هـ)، المحقق: عبد القيوم عبد رب النبي، الناشر: دار المأمون، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٩٨١م.

٥٨)اللآلىء المصنوعة في الأحاديث الموضوعة، لجلال الدين السيوطي (ت:٩١١هـ)، المحقق: صلاح عويضة، دار الكتب العلمية، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤١٧هـ - ١٩٩٦م.

٥٩)لسان الميزان، لابن حجر العسقلاني، (ت:٨٥٢هـ)، المحقق: دائرة المعارف النظامية، الهند، نشر: مؤسسة الأعلمي، بيروت، لبنان، الطبعة: الثانية، ١٣٩٠هـ -١٩٧١م.

٦٠)المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين، لمحمد بن حبان، البُستي (ت:٣٥٤هـ)، المحقق: محمود إبراهيم زايد، الناشر: دار الوعي، حلب، الطبعة: الأولى، ١٣٩٦هـ.

٦١)مجمع الزوائد، لأبي الحسن نور الدين علي بن أبي بكر الهيثمي (ت:٨٠٧هـ)، المحقق: حسام الدين القدسي، الناشر: مكتبة القدسي،

القاهرة، ١٤١٤ هـ، ١٩٩٤ م.

٦٢)المراسيل، لأبي محمد عبد الرحمن بن محمد الرازي ابن أبي حاتم (ت:٣٢٧هـ)، المحقق: شكر الله نعمة الله قوجاني، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٣٩٧هـ.

٦٣)مسند الإمام أحمد بن حنبل، له (ت:٢٤١هـ)، المحقق: شعيب الأرنؤوط – عادل مرشد، وآخرون، الناشر: مؤسسة الرسالة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

٦٤)مسند البزار= المنشور باسم البحر الزخار، لأبي بكر البزار، (ت:٢٩٢هـ)، المحقق: محفوظ الرحمن، وأخرون، مكتبة العلوم والحكم، المدينة، الطبعة: الأولى، (١٩٨٨م إلى ٢٠٠٩م).

٦٥)معالم التنزيل في تفسير القرآن = تفسير البغوي، لحسين بن مسعود البغوي (ت:٥١٠هـ)، المحقق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٢٠ هـ.

٦٦)معجم ابن الأعرابي، لأبي سعيد بن الأعرابي(ت:٣٤٠هـ)، المحقق: عبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار ابن الجوزي، السعودية، الطبعة: (١)، ١٤١٨ هـ، ١٩٩٧م.

٦٧)المعجم الأوسط، لسليمان بن أحمد أبو القاسم الطبراني، (ت:٣٦٠هـ)، المحقق: طارق بن عوض الله بن محمد، وعبد المحسن بن إبراهيم الحسيني، الناشر: دار الحرمين، القاهرة

٦٨)المعجم الكبير، لسليمان بن أحمد، أبو القاسم الطبراني، (ت:٣٦٠هـ)، المحقق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، الناشر: مكتبة ابن تيمية، القاهرة، الطبعة: الثانية.

٦٩)معجم مقاييس اللغة، لأحمد بن فارس، (ت:٣٩٥هـ)، المحقق: عبد

السلام محمد هارون، الناشر: دار الفكر، ١٣٩٩هـ - ١٩٧٩م.

٧٠)معرفة الرجال عن يحيى بن معين، (رواية أحمد بن محرز)، ليحيى بن معين (ت:٢٣٣هـ)، المحقق: محمد القصار، مجمع اللغة العربية، دمشق، الطبعة: الأولى، ١٤٠٥هـ، ١٩٨٥م.

٧١)المغني في الضعفاء، لشمس الدين الذهبي (ت:٧٤٨هـ)، المحقق: د. نور الدين عتر.

٧٢)مقاتل الطالبيين، لعلي بن الحسين بن محمد بن أحمد بن الهيثم المرواني الأموي القرشي، أبو الفرج الأصبهاني (ت:٣٥٦هـ)، المحقق: السيد أحمد صقر، الناشر: دار المعرفة، بيروت.

٧٣)موضح أوهام الجمع والتفريق، لأبي بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي، (ت:٤٦٣هـ)، المحقق: د. عبد المعطي قلعجي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، الطبعة: الأولى، ١٤٠٧هـ.

٧٤)الموضوعات، لأبي الفرج ابن الجوزي (ت:٥٩٧هـ)، المحقق: عبد الرحمن عثمان، المكتبة السلفية، بالمدينة، الطبعة: الأولى، (من ١٣٨٦ هـ - ١٩٦٦ م، إلى ١٣٨٨ هـ - ١٩٦٨ م.

٧٥)ميزان الاعتدال في نقد الرجال، لشمس الدين الذهبي، (ت:٧٤٨هـ)، تحقيق: علي البجاوي، الناشر: دار المعرفة، بيروت، لبنان، الطبعة: الأولى، ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.